الفصل الأول

أنواع الأبنية

المبحث الأول

أقسام الكلام ومميزات كل قسم

يُعَدّ موضوعُ أقسام الكلام في العربيّة من الموضوعات الرئيسة التي تمثّلُ مدخلاً مهماً للدراسات الصرفيّة والنحويّة على حدٍّ سواء، بل إنّ علمَ الصرف يقوم في أساسه على معطيات هذا الموضوع؛ فدراسةُ الأبنية، في لغة ما، من حيث أنواعها وأحوالها المختلفةُ تعتمد بالدرجة الأولى على معرفة أقسام الكلام في تلك اللغة، وعلى معرفة الضوابط والمعايير التي يُمَيَّزُ بواسطتها كلُّ قسم من غيره؛ لذلك كان هذا الموضوعُ هو أولُ ما يُبحَث في كتب الصرف والنحو؛ ليمكن الباحثين من دراسة الأبنية والعلاقات التركيبية بينها على أساس معرفة أقسامها ومميزات كل قسم منها.

كما أنّ الموضوعَ من أهمِّ الموضوعات التي كَثُر حولها الجدلُ والخلافُ، وبخاصةٍ في كتابات المحدثين؛ فقد تعدّدت آراؤهم، وتباينت وجهاتُ نظرهم، واختلفت المنطلقاتُ التي بُنِيَتْ على أساسها اقتراحاتُهم الجديدةُ، وبدائلهم المطروحةُ. إلاّ أنها جميعاً اتفقت على أنّ تقسيمَ النحاة للكلام كان تقسيماً مضطرباً قلقاً، عكس حيرتَهم وعجزَهم عن إيجاد ضوابطَ منهجيّةٍ ثابتةٍ تمكنهم من وضع تقسيمٍ مُحْكَمٍ للكلام في العربية. لذلك رأينا أن نعرض أولاً لتقسيم الكلام عند النحاة العرب، والأسس التي انبنى عليها، ثم نتناول المميزات التي وضعوها لكل قسمٍ وما يندرج تحته من أصنافٍ، ثم نعرض، بعد ذلك، لموقف المحدثين من تقسيم الكلام في العربية، مع التركيز على الاصول التي اعتمدوها في رفض التقسيم القديم للكلام، والضوابط التي وضعوها أسساً للتقسيمات الجديدة كما ارتضوها. مناقشين آراءهم وانتقاداتهم[1].

أقسام الكلام عند النحاة العرب:

اعتمدَ النّحاةُ العربُ الدلالةَ أصلاً يصدرون عنه في تقسيمهم الكلام إلى ثلاثة أقسامٍ:

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذا العرض لن يكون تفصيلياً شاملاً، لأن هذا البحث يدرس البنية الصرفية دراسة عامة تصف أنواعها وأحوالها بما يتناسب مع هدف الدراسة، وهو بيان دورها في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها.

الاسم، والفعل، والحرف[1]. . فالكلمة، كما يرونها، «جنسٌ تحتَهُ هذه الأنواعُ الثلاثةُ لا غير، أجمع على ذلك من يعتدُّ بقوله»[2]. . . واستدلّوا على هذا الحصر بقولهم إنّ «المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحَدَثٌ، ورابطةٌ للحدث بالذات. فالذاتُ: الاسمُ. والحدثُ: الفعلُ. والرابطةُ: الحرفُ. فإن دلّتْ الكلمةُ على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّتْ على معنى في نفسها: فإن دلّتْ على زمانٍ محصّلٍ فهي الفعلُ، وإلا فهي الاسمُ»[3]. فدليل انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة دليلٌ عقليٌّ[4]، معتمدٌ على المعنى؛ لأن الكلمة «إما أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم. والأول الفعل»[5]. بل إنّهم ذهبوا إلى أبعدَ من ذلك؛ فعمّموا حكمَهم السابقَ على جميع اللغات؛ «لأنّ الدليلَ الذي دلَّ على الانحصار عقليٌّ. والأمورُ العقليّةُ لا تختلفُ باختلاف اللغات»[6]، وبعد أن حصروا الكلامَ في الأقسام الثلاثة السابقة. حدّوا كل قسمٍ بحدٍّ يُعرَف به، وكانت الدلالةُ، أيضاً، ضابطَهم في وضع الحدِّ؛ لأنهم أرادوا أن يعرّفوا حقيقةَ الاسم، والفعل، والحرف. بغَضّ النظر عن صورته في الكلام، وبنيته اللفظيّة، ووظائفه النحويّة. فهم يسْعوْن إلى تعيين ذات الشيء في أصل وضعه.

والفرقُ واضحٌ بين حقيقة الشيء في أصل الوضع وحقيقته في التركيب؛ فمعلومٌ أنّ السياقَ، لغوياً كان أو اجتماعياً، له دورٌ كبيرٌ في تغيير حقائق الأشياء من حيث دلالاتُها؛ سواء كان ذلك بإضافة دلالةٍ جديدةٍ، أو سلب معنىً أصيلٍ، كما سنعرض له بعد قليل.

وقد سعى النحاةُ عند وضعهم الحدودَ أن تكونَ مُحكمةً تقوم على حقيقةٍ تتمثّل في كلِّ عنصرٍ من عناصرها؛ فالحدُّ «قولٌ وجيزٌ يستغرقُ المحدودَ، ويحيطُ به، ولذلك سمّاه المتكلمون: الجامع المانع؛ أرادوا بقولهم «الجامع» أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم المانع

---

(١) هذا التقسيم هو ما أجمع عليه معظم النحاة؛ فقد كانت هناك آراء تدعو إلى إخراج أسماء الأفعال من الاسم ووضعها في قسم مستقبل عرف بالخالفة، وهناك من اعتبر النواسخ أدوات لا أفعالاً.

(٢) ابن هشام. . شرح شذور الذهب ١٧. تحقيق عبدالغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق، ١٩٨٤م.

(٣) السابق ١٧ من الهامش.

(٤) انظر: عصام نور الدين. . المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ٣٠.

(٥) الرضيّ. . شرح الكافية ١/٧. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. أي أنّ الكلمة إذا لم تدل على معنى في نفسها فهي حرف، وإن دلت على معنى في نفسها فهي اسم أو فعل، فإن اقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة كانت فعلاً، وإلا فهي اسم.

(٦) ابن هشام. . شرح شذور الذهب ١٨ من كلام ابن الخباز في الهامش، وانظر: المبرد. . المقتضب ٣/١، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. عالم الكتب ـ بيروت.

أنه يمنعُ أن يدخلَ في المحدود شيءٌ ليس منه أو يخرجَ منه شيءٌ هو منه»[1]، لذلك فرّقوا بين الحدّ والعلامة أو الخاصّة؛ فالفرقُ بينهما «أنّ الحدّ مطّردٌ ومنعكسٌ، والخاصّة مطّردةٌ غيرُ منعكسةٍ، والمرادُ بالاطّراد أن تضيفَ لفظَ كل إلى الحدِّ فتجعله مبتدأ وتجعل المحدودَ خبره، كقولك: قولنا الاسمُ ما دلَّ على معنىً في نفسه غير مقترن، كلُّ ما دلَّ على معنى في نفسهٔ غير مقترن فهو اسمٌ، وكذا تقول في الخاصة كلُّ ما دخله لامُ التعريف فهو اسم، والمرادُ بالعكس عند النحاة أن تجعلَ مكان هذين نقيضيهما، فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم..»[2].

فالحدُّ قائمٌ على حقيقةٍ كليّةٍ تنطوي تحتها عناصرُ عدةٌ، قد تختلفُ وتتمايزُ في بعض الأمور إلا أنها جميعاً من حيث معناها العام في أصل وضعها ترجعُ إلى حقيقةٍ واحدةٍ. كما أن الحدَّ قولٌ وجيزٌ لا يتعرّض للتفصيلات والخصائص التي قد تتمثّلُ في بعض عناصره دون بعضها الآخر؛ فهو معنيٌّ بتعيين تلك الحقيقة الكليّة الجامعة بين عناصره على اختلافها.

فالاسم:

كلمة تدلُّ على معنى في نفسها غير مقترنةٍ بزمان[3]، وحدّهُ بعضهم بقوله «ما دلَّ على مسمىً به دلالة الوضع»[4].

والفعل:

كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصّل[5].

---

(١) البطليوسي.. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٦٠. تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد للنشر. منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث، ١٩٨٠م.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/١٢ ـ ١٣.

(٣) ورد هذا المعنى في تعريف الاسم مع بعض الاختلاف في صياغته عند: المبرد.. المقتضب ١/٣، ابن السراج.. الأصول ١/٣٦، والبطليوسي.. الحلل ٦٤، والزمخشري.. المفصل: شرح المفصل ١/٢٢، ابن الحاجب.. الكافية، شرح الكافية ١/٩، وابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٨.

(٤) ابن الشجري.. الأمالي الشجرية ١/٢٩٣. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ط١، ١٣٤٩هـ.

(٥) ورد هذا المعنى في تعريف الفعل عند: ابن السراج.. الأصول ١/٣٨، والزجاجي.. الإيضاح في علل النحو ٥٢، ٥٣. تحقيق مازن المبارك. دار النفاش. ط٥، ١٩٨٦م، والزمخشري.. المفصل: شرح المفصل ٢/٧، والأنباري.. أسرار العربية ١١، ١٢، تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي. دمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م، وابن عصفور.. المقرب ١/٤٥. تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ويحيى الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، وابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٨.

والحرف:

ما دلَّ على معنى في غيره[1] وحدّهُ سيبويه بقوله: «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[2] ثمّ إنّ النحاةَ، نظروا في الاسم فميّزوا بين أصنافه انطلاقاً من الحدِّ الذي وضعوه له، فعيّنوا في كل صنفٍ مُسمّاه ومعناه، فالدلالةُ في الحد كليّةٌ، والمعنى عام غيرُ محدّدٍ، ثم يتّضح ويختصُّ في كلِّ صنفٍ من الأصناف المندرجة ضمن الحدّ، فاسم الإشارة، مثلاً، اسمٌ يدل على مشار إليه، والضميرُ اسمٌ يدل على متكلم أو حاضر أو غائب، والموصولُ اسمٌ يدل على مبهمٍ يعين بما بعده من جملة أو شبهها. وهكذا تبدأ الدلالة تختصُّ بمدلولٍ محدّدٍ في كل صنفٍ من أصناف الاسم. (انظر الشكل ١).

شكل (١)

وكذلك فعلوا في أصناف الفعل؛ ميّزوا بينها منطلقين من حدّ الفعل؛ فالفعل الماضي: كلمةٌ تدل على حدث مقترن بزمن فات قبل النطق بها، والمضارع كلمةٌ تدل على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال، والأمر كلمةٌ تدل على حدث مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل. فكل صنف منها مختص بزمن معين، لا يتضح في الحد العام للفعل. (انظر الشكل ٢).

---

(١) ورد هذا التعريف عند: الزجاجي. . الجمل ١. تحقيق علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، دار الأمل. ط٣، ١٩٨٦م، والزمخشري. . المفصل: شرح المفصل ٢/٨، وابن الأنباري. . أسرار العربية ١٢، والرضي. . شرح الكافية ٧/١، وابن عصفور. . المقرب ٤٦/١، وابن هشام، شرح شذور الذهب ١٨.

(٢) سيبويه. . الكتاب ١٢/١.

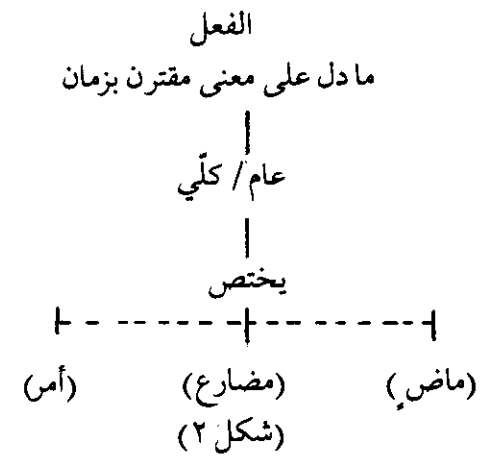

(شكل ٢)

أما الحروف فلم تُقَسّم إلى أصنافٍ لأن دلالتها في غيرها، كما ذكرنا سابقاً.

وكما ميّزوا بين الأصناف من حيث الدلالةُ ميّزوا بينها من حيث الأبنية التي تتشكل بها، والوظائف التي تؤديها، كما سنبينه، ولكنهم كانوا على وعيٍّ بأن هذه الأصناف، وإن تمايزت واختلفت، تشترك في دلالةٍ عامةٍ تجمعها في قسم احد.

ضوابط التمييز بين الأبنية:

نقصد بضوابط التمييز بين الأبنية العلامات التي وضعها النحاةُ ليميّزوا بين أقسام الكلام من أسماء، وأفعال، وحروف، وبين أصناف القسم الواحد أحياناً. كما سنبينه بعد قليل.

وقبل أن نتطرق إلى مفهوم العلامة، عند القدماء، يجدر بنا أن نجيب عن السؤال التالي:

لماذا لجأ النحاةُ إلى العلامات؟ وهل يُعَدُّ ذلك مؤشراً إلى أن حدودَهم التي وضعوها لكل قسمٍ من أقسام الكلام كانت غيرَ دقيقةٍ في الدلالة على المحدود؟

لقد ذكرنا آنفاً أن النحاةَ الأوائلَ عندما وضعوا الحدودَ كانوا على وعيٍّ أنّ الحدّ يعين حقيقةَ الشيء في أصل وضعه تعييناً عاماً كلياً، وأن هذه الحقيقة التي يسعى الحدُّ إلى ضبطها هي حقيقةٌ ذهنيّةٌ مجـرّدةٌ غير متحققة في الحدث اللغوي. ولكنها تختصُّ وتتحدّدُ كلما انتقلت إلى صنفٍ أضيقَ من سابقه، ولنضرب على ذلك مثالاً: قلنا إن الاسم قسمٌ عامٌ كبيرٌ يشمل أصنافاً مختلفةً من الكلم، كلُّ صنفٍ منها يختصُّ بمعنى معين ولكنه يشترك مع بقية الأصناف في دلالته العامة التي وضعت حداً للقسم الكبير الذي يضمّها؛ فالاسمُ كلمةٌ تدل على معنى غير مقترن بزمان، والمشتقات ومنها الصفات أسماء تدل على موصوفٍ بالحدث، واسم الفاعل، مثلاً، صفةٌ تدل على موصوف بالحدث، هو من قام به. وهكذا تنتقل الدلالة من معنى عامٍّ مجردٍ إلى معنى أكثر

اختصاصاً ووضوحاً. (انظر الشكل ٣).

	الاسم
دلالة عامة كلية	ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان
	↓
	الصفة
دلالة مختصة	ما دلت على موصوف بالحدث
	↓
	اسم الفاعل
دلالة أكثر اختصاصاً	ما دل على موصوف بالحدث، وهو من قام به

(شكل ٣)

فلما كان الحدّ يعيّنُ حقيقةَ المحدود العامَّةَ، ولما كانت هذه الحقيقةُ أمراً ذهنياً مجرداً، لا وجودَ له في الواقع اللغوي، كان الاقتصارُ على الحدِّ في تعيين العناصر المندرجة تحته، وتمييزها من غيرها أمراً في غاية الصعوبة؛ لأنه سيعتمد على التعامل مع حقائقَ مجردةٍ كليةٍ. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التمييز بين الأبنية لا يتم في حال كونها حقائق مجردة، وإنما يكون بعد أن تتحقق في الواقع اللغوي، وتدخل مع مثيلاتها في علاقات تركيبية مختلفة؛ فعلى المستوى الأول، التجريديّ الذهنيّ، نتعامل مع حقائقَ كليّةٍ، وأقسام عامة، وعلى المستوى الثاني، المتحقق في الواقع اللغوي، نتعامل مع حقائقَ مخصوصةٍ، وأنواع محددة من الأبنية، يحكمها التركيبُ؛ لذلك كان هذا المبحث من مباحث علم النحو عند القدماء، لأنه يهدف إلى إيجاد ضوابط تميز بها الأبنية حين ترتصفُ في تركيباتٍ مختلفةٍ. فاللجوء إلى العلامات، كما يسميها القدماء، لا يقدح في حدودهم؛ لأن الحدودَ وضعت للتعبير عن مستوى مجرد يختلف عن المستوى التركيبي الذي يُلجَأ فيه إلى العلامة؛ فالحد يعبر عن التصور الذهني للأشياء، فهو يعكس العلاقة بين الموجود وصورته في العقل. أما العلامات فهي رسومٌ يعرف بها الشيءُ بعد أن ينقل من التصور الذهني المجرد إلى الواقع اللغوي المتحقق.

وقد ميّز النحاة بين الحدّ والعلامة؛ فالعلامة ضابطٌ يميّز به نوع الكلمة، ولا يشترط فيه أن يتحقق في كل عنصر من عناصر هذا النوع، فابن مالك حين يقول في ألفيته:

بالجرِّ والتنوين والندا وال ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل

يعي أن هذه الأمـور ما هي إلا وسائل يميز بها الاسم من الفعل والحرف، ولكنها لا تعين حقيقته، ولا توضح ماهيّته، كما هو الحال في الحد. وقد بيّن ابن يعيش هذا الأمر أوضح تبيين، في سياق حديثه عن علامات الفعل، فقال: «وأما خصائصُهُ فجمع خصيصة وهي لوازمُهُ المختصّةُ به دونَ غيره فهي لذلك من علاماته، والفرقُ بين العلامة والحدّ أنّ العلامةَ تكون بالأمور اللازمة والحـد بالـذاتية، والفرقُ بين الذاتيّ واللازم أنّ الذاتيّ لا تُفْهَمُ حقيقةُ الشيء بدونه، ولو قدّرنا انعـدامَهُ في الذهن بطلت حقيقةُ ذلكَ الشيء، وليس اللازمُ كذلك؛ ألا ترى أنّا لو قدّرنا انتفاءَ الحدث أو الزمان لبطلت حقيقةُ الفعل وليس كذلك العلاماتُ من نحو قد والسين وسوف فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح في فعليتها؛ ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخولُ شيءٍ مما ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعال «فمن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه» نحو قام وقد قعد يقوم وقد يقوم «وحرفي الاستقبال» وهما السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم، وإنمـا اختصت هذه الأشياء بالأفعـال لأن معانيها في الأفعال؛ فقد لتقريب الماضي من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء، وكذلك حروف الجزاء نحو إن تقم أقم لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعنى فيها لأنها موجودة ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لأنها موجودان»[1].

ولكننا نلاحظ أن النحاة على الرغم من اهتمامهم بالعلامات إلا أنهم لم يفصلوا القول في أنواعها، فلم يميزوا بين العلامات التي تعد ضوابط نحوية، وتلك التي تعد ضوابط صرفية. ولكنهم سردوها مختلطاً بعضها ببعض، لذلك رأينا أن نفصل بينهما فقسمناها إلى قسمين: ضوابط صرفية، وضوابط نحوية.

أولاً: الضوابط الصرفية:

الضوابطُ الصرفيةُ هي العلاماتُ أو الخصائصُ التي تميزُ الكلمةَ من حيث بنيتُها الصرفيّةُ، وما يمكن أن تقبله من تغييرات وما يمكن أن يطرأ عليها من أحوال.

---

(١) ابن يعيش. . شرح المفصل ٣/٧.

وقد اهتم النحاة بمثل هذه الخصائص، وصنوفها؛ فهناك ضوابط صرفية اختص بها الاسم، وضوابط صرفية أخرى اختص بها الفعل. كما أنهم جاوزوا ذلك إلى حصر الضوابط التي يختص بها كل صنف داخل القسم الواحد، في حال وجودها.

١ ـ فمن أهم خصائص الأسماء الصرفية «الألف واللام نحو: الرجل والغلام، ومنها التنوين، نحو: رجـلٍ وغلامٍ . . . ، ومنها التثنية، نحو: الزيدان والعمران. ومنها الجمع، نحو: الزيدون والعمرون، . . . ومنها التصغير، نحو: زُيَيْد وعُمَيْر في تصغير زيد وعمرو، ومنها النسب، نحو: زيديّ وعمريّ في النسب إلى زيد وعمرو»[1]

فهذه كله ضوابط يلجأ إليها النحوي ليميز الاسم من غيره. فإذا حدث أن قبل الفعل إحدى هذه الخصائص فإن ذلك يعد شاذاً، لعلةٍ حادثةٍ؛ «لأن الشيء قد يكون له أصلٌ مجتمعٌ عليه ثم يخرج منه بعضه لعلةٍ تدخل، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج لعلته، ويبقى الثاني على حاله»[2]، ومثال ذلك تصغير أفعل التعجب، فالأصل في الفعل ألا يصغّر «لأن الغرض من التصغير وصف الاسم بالصغر والمراد المسمى، والأسماء علامات على المسميات، والأفعال ليست كذلك، إنما هي أخبارات وليست بسمات كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى، والذي يؤيد عندك بُعْدَ الفعل من التصغير أن اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك هذا ضاربٌ زيداً، فإذا صغرته بطل عمله، فلا تقول هذا ضويرب زيداً؛ لبعده بالتصغير عن الأفعال وغلبة الاسمية عليه، وإذا كان كذلك فتصغير فعل التعجب من قوله[3]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شدنَّ لنا من هوليّاتكن الضال والسَّمُر

شاذٌ خارجٌ عن القياس؛ وذلك أنهم أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب، وهو ضمير يرجع إلى (مـا)، فلم يجز تصغير الضمير، لأنه مستتر لا صورة له، مع ان الضمائر كلها لا تصغر كما لا توصف؛ لشبهها بالحروف، ولم يمكنهم تصغير ما يرجع إليه الضمير، وهو (ما)؛ لكونه مبنيّاً على

---

(١) الأنباري. . أسرار العربية ١٠ ـ ١١، وانظر: المبرد. . المقتضب ١/٣، وابن السراج. . الأصول ١/٣٧.

(٢) المبرد. . المقتضب ١/٣ من كلام أورده المحقق في الهامش ونسبه الزجاجي للمناضل.

(٣) اختلف في قائل هذا البيت؛ فقيل: لبعض الأعراب، وقيل لبدوي اسمه كامل الثقفي، وقيل: إنه من قصيدة للعرجي، انظر في ذلك: البغدادي خزانة الأدب ١/٩٣. . شرح وتحقيق عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. وشدّن: أصله: شدّن الظبي يشدُن شدوناً إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمه. الضال: السدر. السمُر: شجر الطلح. والبيت من شواهد الأشموني ٣/١٨، وابن هشام في المغني ٢/٦٨٢. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي.

حرفين، ولم يسمع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لئلا يبطل معنى التعجب، ولم يصغروا مفعول الفعل؛ لأن الفعل له في الحقيقة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما أملح زيداً كأنك قلت ملح زيد جداً، لأنك لو صغرته ربما توهم أن صغره لم يكن من جهة الملاحة، إنما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغروا لفظ الفعل والمراد الفاعل، فقولك: ما أميلح زيداً كأنك قلت زيد مليح»[1]، فالخروج عن الأصل هنا كان له دواعيه وأسبابه، وهي عدم التمكن من تصغير الفاعل؛ لأنه لا يأتي إلا مستتراً.

٢ ـ وتُعَدّ الصيغةُ الصرفيةُ من أهم الضوابط التي يُلجأ إليها لتمييز الأبنية؛ فصيغ أسماء الأفعال مخالفة تماماً لصيغ الأفعال مما أخرجها من هذا القسم، وبالنظر إلى خصائصها الأخرى من عدم تصرفها، وقبول بعضها للام أو التنوين حكم عليها بالاسمية[2]، هذا بالإضافة إلى أنّ معناها العام يتحقق فيه حد الاسم؛ فهي «أسماء وُضعت للفعل تدلّ عليه»[3]، فمسماها هو الفعل الذي نابت عنه وأدت معناه. فهذه هي بعض الضوابط الصرفية ا لتي وضعها النحاة لتمييز الاسم من الفعل والحرف، وقد ذكرنا آنفاً أنهم أحياناً يضعون ضوابط صرفية يميزون بها بين الأصناف في القسم الواحد؛ من ذلك مثلاً:

١ ـ ما ذكره ابن هشام في المغني تحت عنوان «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة»، فمن الفوارق الصرفية التي ذكرها أن اسم الفاعل «يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل... (و) أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق، ومنه يقوم وقائم؛ لأن الأصل يقْوم، بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي. وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجارية له وهو الغالب نحو ظريف وجميل»[4].

٢ ـ ومنه، أيضاً، التمييز بين النكرة والمعرفة؛ فالنكرة تعتبر بدخول (ال) التعريف، وتثنيتها وجمعها بلفظها من غير إدخال (ال) عليها[5]، يستثنى من ذلك النكرة المبنية، مثل كيف وكم «فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام، وامتنع من نزع الألف واللام منه لتنكير فهو مبني»[6].

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/١٣٥.

(٢) انظر: الرضيّ.. شرح الكافية ٢/٦٦.

(٣) المبرد.. المقتضب ٣/٢٠٢.

(٤) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٥٨.

(٥) انظر: ابن السرّاج.. الأصول ١٠/١٤٨، والأنباري.. أسرار العربية ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٦) ابن السرّاج.. الأصول ١/١١٣.

٣ ـ وبالاستعانة بضابط التصغير حُكم على اسم الجنس بأنه مفرد؛ لأنه يصغر على لفظه، نحو تُمَيْر وشُعَيْر «ولو كان مكسراً لرد في التصغير إلى الواحد وجمع بالألف والتاء من نحو تميرات وشعيرات فلما لم يرد هنا إلى الواحد دل على ما قلناه»[١].

٤ ـ وكذلك فرقوا بين الصفة والاسم، ومن الضوابط التي اعتمدوها في ذلك أن الصفة لا بد لها من مؤنث على لفظها بعكس الاسم فإن ذلك لا يشترط فيه؛ فقولهم مثلاً: رجل كيصى، من الوصف بالأسماء «ومما يدل على أنه ليس بصفة في الأصل استعمالهم له جارياً على المؤنث بغيرها، فيقولون امرأة كيصى، وقد تقدم أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حكم لها بحكم الأسماء»[٢]، كما أنهم حصروا أبنية الأسماء والصفات، وبيّنوا ما يختص به الاسم من الأبنية، وما يشترك فيه الاثنان؛ من ذلك، مثلاً، قول سيبويه في باب تكسير الصفة: «أما ما كان (فَعْلا) فإنه يكسر على (فعال) ولا يكسر على بناء أدنى العدد الذي هو لفَعْل من الأسماء؛ لأنه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة ونحوهما إلى عشرة، وإنما يوصف بهن، فأجرين غير مجرى الأسماء. وذلك: صَعْب وصعاب، وعَبْل وعبال، وفَسْل وفسال، وخَدْل وخدال. وقد كسروا بعضه على فُعول؛ وذلك نحو: كَهْل وكُهول»[٣].

٥ ـ وميزوا أيضاً بين الأسماء الظاهرة والأسماء المضمرة، فحكموا على (إيّا) بأنه ضمير؛ «لأنه في جميع الأحوال منصوب الموضع، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يرتفع إلا ما كان ظرفاً غير متمكن نحو ذات مرة وبعيدات بين وذا صباح وما جرى مجراهن، وشيء من المصادر نحو سبحان ومعاذ ولبيك، وليس (أيّاً) واحداً منها، فلما لزم النصب كلزوم «أنت» وأخوانه الرفع دلّ على أنه مضمر مثله. فإياك في المنصوب كأنت في المرفوع، ومما يدل أيضاً على أنه ليس بظاهر تغير ذاته في حال الرفع والجر وليس كذلك الأسماء الظاهرة»[٤].

أما الفعل فإن الضوابط الصرفية التي يختص بها تعد قليلة إذا ما قورنت بضوابط الاسم الصرفية؛ فأهمها:

١ ـ الصيغة؛ فإن للفعل أوزاناً خاصةً به تخالف أوزان الاسم وتميزه عنها.

٢ ـ والتصرف؛ فالفعل «تختلف صيغته للزمان وتتفق في اسم الفاعل؛ لأن الفعل بابه التصرف، والأسماء بابها الجمود وعدم الاختلاف»[٥].

---

(١) ابن يعيس. . شرح المفصل ٥/٧١.
(٢) ابن عصفور. . الممتع في التصريف ١/٨٨.
(٣) سيبويه ٣/٦٢٦.
(٤) ابن يعيش. . شرح المفصل ٣/٩٨. وانظر: ابن جني. . المنصف ١/١٢١ ـ ١٢٢.
(٥) ابن يعيش. . شرح المفصل ٦/٧٦.

٣ ـ وكذلك اتصال نون الوقاية به، لذلك حكموا على أفعل التعجب بالفعلية؛ لأنك «إذا قلت: ما أحسن زيداً. فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسنني؛ لأن أحسن فعل فظهر المفعول بعده، كما يظهر بعد ضرب، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه. نحو قولك: هذا غلامي»[1].

٤ ـ كما أن الفعل لا يثني ولا يجمع بخلاف الاسم؛ «لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع؛ فالتثنية في قولك يفعلان والجمع في قولك يفعلون إنما هي للفاعل لا للفعل، والألف في قولك يضربان اسم وهي ضمير الفاعل وليست كالألف في الزيدان؛ لأن الألف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم، وكذلك الواو في يضربون ونحوه إنما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون؛ لأن الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم وكذلك الياء في تضربين، وكان سيبويه يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها أسماء؛ وذلك إذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالألف في قاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا اسم وهو ضمير، واذا قلت قاما الزيدان فالألف في قال علامة مؤذنة بأن الفعل لاثنين، وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لأنه ضمير الفاعل وإذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بأن الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم أكلوني البراغيث»[2].

وكما ميزوا بين أصناف الاسم ميزوا بين أنواع الفعل:

١ ـ فوضعوا للماضي علامات، وللمضارع، وللأمر؛ فالماضي ما قبل تاء التأنيث الساكنة، كقامَتْ وقَعَدَتْ. أما المضارع فمُيِّز بالزوائد الأربع التي تتصل به في أوله، وهي الهمزة، والنون، والتاء، والياء؛ «وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم أفعل وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة نفعل»[3] أما الأمر فمُيِّز بنون التوكيد، كاكتُبنّ واقرأنّ.

٢ ـ وميّزوا أيضاً بين اللازم والمتعدي؛ فقد أفرد ابن هشام لذلك باباً في مغنيه عنونه بقوله «الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً» انتهى فيه إلى عشرين أمارة، نذكر منها، مثلاً، كونه على فَعُل كظَرُفَ وشَرُفَ؛ لأنه وقفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها، أو أن يكون على فَعَل أو فَعِل

---

(١) المبرد. . المقتضب ٤/١٨٥، وانظر: الأنباري. . الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٩. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي. ط٤، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م، وأسرار العربية ١١٣، وابن السراج. . الأصول ١/١٠١.

(٢) ابن يعيش. . شرح المفصل ٧/٧.

(٣) السابق ٧/٦.

والـوصف منه على فعيل، أو على افْعَلَلَّ كاقْشَعَرّ واشْمَأزّ، أو على افْوَعَلّ كاكْوهَدّ الفرخ إذا ارتعد، أو على افْعَنْلى كاحْرَنبى الديك إذا انتفش، أو على وزن انْفَعَل نحو انْطلَق وانْكَسَر، أو أن يكون رباعياً مزيداً فيه كاحْرَنجم وتَدَحْرج[1].

هذه هي أهم الضوابط الصرفية التي ميزوا بها الأبنية في العربية، وقد اكتفينا بهذا القدر منها لأن غرضنا التمثيل لا الحصر؛ إذ نقصد أن نبين أن القدماء أدركوا الفروق الشكلية بين الأبنية، واتخذوها محوراً أساسياً يفرقون به بين الأبنية المختلفة بعد أن يُتَجاوز عن معناها المجرد في أصل الـوضـع. أما المحور الثاني الذي يقوم عليه التمييز بين الأبنية عند القدماء فيتمثل في الفروق الوظيفية، وهذا ما سنبحثه في النقطة التالية.

ثانياً الضوابط النحوية:

الضوابط النحوية هي خصائص تتميز بها الكلمة من خلال وجودها في التركيب، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه؛ فهي ضوابط لا يتحقق وجودها إلا في التراكيب، بخلاف الضوابط الصرفية التي تتحقق في البنية ذاتها.

وتتحـدد هذه الضـوابط باعتمـاد منهج قائم على أساس تحليل التراكيب، ودراسة العلائق التـركيبية التي تربط بين الأبنية، وتحديد المواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية، واتخاذ النتائج المترتبة على الدراسة معايير تميز بواسطتها الكلمات، ويحدد بها القسم الذي تنتسب إليه كل كلمة. وهذا المنهج في التحليل اللغويّ اعتمدته مدارس التحليل البنيوي؛ فقد اتخذته مدرسة بلومفيلد وسيلةً تحـدد به أقسـام الكـلام. ويعرف هذا المنهج بالتوزيع (distribution) ويتمثل «في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام»[2].

وبناء على ذلك فإن (محمداً) و(هذا) اسمان؛ لأنهما من الممكن أن يقعا موقعاً واحداً كما في:

محمد /
يا / ـ اجتهد
هذا /

وقد اعتمد النحاة العرب على مفهوم هذا المنهج وهم يعيّنون العلاقات التي يتميز بها كل قسم

(١) انظر: ابن هشام. . المغني ٢/٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٢) نهاد الموسى. نظرية النحو العربي ٢٣، وانظر لمزيد من التفصيل: Milka Ivic, Trends in Linguistics, Paris. p159-162

من أقسام الكلام الثلاثة؛ ذلك أنهم كانوا يصدرون عن منهج قائم على أساس تحليل التراكيب من وجهة نظر علائقية تقوم على أساس من نظرية العامل، التي تقول بعمل «العناصر اللغوية بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقية، بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها»[1] واعتمادهم نظرية العامل جعلهم يطبقون هذا المنهج، منهج التوزيع، في تحديد إعراب بعض التراكيب اللغوية أيضاً، كما سنرى في مرحلة تالية من البحث.

ـ فمنذ البدء، وانطلاقاً من علاقة الإسناد التي تعبر عن أهم وظيفتين نحويتين يقوم عليهما بناء الجملة في العربية، وهما المسند والمسند إليه[2] حدد النحاة الأبنية التي يمكن أن تعبر عن طرفي هذه العلاقة؛ فالكلام «ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»[3]، وبالتالي لا يتحقق الكلام من فعلين، ولا حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف. لذلك كان الإسناد إلى الاسم من أنفع علاماته؛ «إذ به تعرف اسمية التاء من ضربت»[4].

وكذلك فالإسناد، أيضاً من الضوابط التي حكم بها على اسمية أسماء الأفعال؛ فالذي «يدل أن هذه الألفاظ أسماء أمور: الأول جواز كونها فاعلة ومفعولة..، ومن المفعول قول الآخر[5]:

فَدَعُو نَزال فَكُنتُ أولَ نازلٍ وعَلامَ أرْكَبُهُ إذا لم أنزل

والفعل لا يسند إلا إلى اسم محض»[6].

ـ وعندما يتحدث ابن السراج عن علامات الاسم فيقول: «فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، ... والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس. والحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من، وإلى.

ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد وبأخيك وبالرجل، ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام. ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى

---

(١) نهاد الموسى.. نظرية النحو العربي ٣٤.

(٢) محمد حماسة.. في بناء الجملة العربية ٤٣. دار القلم. الكويت. ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(٣) الرضي.. شرح الكافية ١/٧.

(٤) السيوطي.. الهمع ١/١١.

(٥) البيت لربيعة بن مقروم الضبّي من قصيدة مشهورة له.

(٦) ابن يعيش.. شرح المفصل ٤/٢٧ ـ ٢٨.

أنك لا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام، إلا أن هذا ليس خاصاً بالاسم فقط، ولكن قد يمتنع سوف وقد من الدخول على الحروف، ومن الدخول على فعل الأمر النهي إذا كان بغير لام نحو: اضرب واقتل، لا يجوز أن تقول: قد اضرب الرجل ولا سوف اقتل الأسد. . .»[1]، فإنه يتخذ من مواقع الاسم في التركيب ضابطاً يميز به الاسم من الفعل والحرف.

فهذا المنهج قائم على ملاحظة المواقع التي تتناوب فيها الأبنية، وعلى الربط بين الموقع والبنية في تحديد القسم الذي تنتسب إليه؛ فالموقع من أهم الضوابط التي اعتمدها النحاة في الحكم باسمية الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة؛ لأن الدليل على اسميتها «وقوعها في مواضع الأسماء، وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء»[2].

ـ وهم يفزعون إلى هذا المنهج عند الاستدلال على صحة ما يذهبون إليه، وما يقررونه من أحكام؛ فابن يعيش يقرر أن رأي سيبويه القائل باسمية الألف والواو إذا اتصلا بالأفعال هو المذهب الصحيح «لأنك إذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل غلامهما إذا قلت الزيدان قام غلامهما فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً قضي بأنها اسم»[3].

فهذا تصريح مباشر يصور اعتماد النحاة منهج الاستبدال بين الأبنية في تعيين أقسامها، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أيضاً استدلالهم على اسمية (كم)، وحرفية (رُبَّ) بالمواقع التي تقبلها كل واحدة منهما؛ فالفرق بينهما «أن كم يخبر عنها، يقال: كم رجل أفضل منك فيكون «أفضل» خبراً عن كم كما يكون خبراً عن زيد إذا قلت زيد أفضل منك، حكى ذلك يونس وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه عنهما ولا يجوز مثل ذلك في رُبَّ، (كما) أن كم يدخل عليها حرف الجر؛ فتقول بكم رجل مررت، ولا يجوز مثل ذلك في رب، ويلي كم الفعل ولا يليه رب؛ فتقول كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جاءك رجل ولا يجوز مثل ذلك في رب. ومن الدليل على كون رب حرفاً أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول رُبَّ رجل عالم أدركت»[4].

ـ ولعل الاستدلال على اسمية (كيف) يعد من أقوى الأمثلة على وقوف النحاة العرب على منهج التوزيع، وتمثّلهم إياه في أثناء حصرهم العلامات التي يختص بها كل قسم من أقسام الكلام؛ فانطلاقاً من علاقة الإسناد، ومن ملاحظة المواقع التي تقبلها (كيف) في الكلام فإنها لا

---

(١) ابن السراج. . الأصول ١/٣٧. وانظر: الأنباري. . أسرار العربية ١٠ ـ ١١. والرضيّ. . شرح الكافية ١/٧.

(٢) المبرد. . المقتضب ٣/١٧٢.

(٣) ابن يعيش. . شرح المفصل ٧/٧ ـ ٨.

(٤) ابن يعيش. . شرح المفصل ٨/٢٧، وانظر: المبرد. . المقتضب ٣/٥٧. وابن السراج. . الأصول ١/٤١٦.

يمكن أن تكون إلا اسماً؛ لأنها تأتلف مع الاسم فتكون كلاماً كقولنا: كيف أنت؟، وتأتلف، أيضاً، مع الفعل فتكون كلاماً كقولنا: كيف تفعل كذا؟[1] والحرف لا يأتلف مع الاسم أو الفعل فيكون كلاماً، والفعل لا يدخل على الفعل. فما دامت (كيف) قبلت هذين الموقعين، وتحقق بهما كلام مفيد فإنها لا بد أن تكون اسماً. ويذهب ابن يعيش إلى أبعد من ذلك فيصرح باتكائهم على طريقة الاستبدال بين الأبنية في حكمهم على اسمية (كيف) وتميزها عن الظروف؛ فيقول: «والذي يدل على ذلك أنك تبدل منها الاسم فتقول: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ ويقع الجواب بالاسم فتقول في جواب من قال كيف أنت؟ صحيح أو سقيم ونحوهما من أحواله، ولو كانت ظرفاً لوقع البدل منها والجواب عنها بالظرف، ألا ترى أن (أين) لما كانت ظرفاً لم يجب عنها إلا بظرف نحو أين أنت؟ فيقال في المسجد أو في السوق»[2]، ولا يكتفي بذلك، بل يُدخل نفسه في حوار خلافيّ يعكس اعتراضات محتملة فيقول: «فإن قيل فإذا كانت اسماً على ما ذكرتم فلم امتنعت منه حروف الجر ولم تدخل عليه كما دخلت على «أين»؟ . . . ، فالجواب أن أين لما كانت سؤالاً عن الأمكنة ونائبة في اللفظ عنها، وكانت الأمكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر فتقول من السوق. . . جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامها، وأما كيف فإنما هي سؤال عن الأحوال والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر؛ ألا تراك لا تقول أمن صحيح ولا أمن سقيم؟ فكذلك سائر الأحوال فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ما نِاب عنه»[3].

فالضوابط النحوية التي حصرها النحاة ترجع في مجملها إلى اعتبار الموقع النحوي الذي تظهر فيه الكلمة مميزاً يميزها من غيرها من الكلمات التي ترفض ذلك الموقع. وهذا المنهج يقوم على أسس وظيفية تعتمد على تحليل التراكيب بالنظر إلى الوظائف النحوية والمواقع التي تتحقق فيها تلك الوظائف، ثم الربط بينها وبين الأبنية التي تتناوب عليها.

أقسام الكلام في رأي المحدثين العرب:

عرضنا فيما سبق لأقسام الكلام عند النحاة العرب، وبيّنّا الأصل الذي صدروا عنه في تقسيمهم الكلام، وتصنيفهم كل قسم على حدة، والضوابط التي وضعوها لتمييز الأقسام والمنهج الذي اعتمدوه في وضع تلك الضوابط. ونحاول، هنا أن نعرض لآراء بعض الباحثين العرب الذين تناولوا موضوع أقسام الكلام في أبحاثهم، وكتاباتهم؛ فقد أجمع هؤلاء على أن تقسيم النحاة

(١) انظر: الأنباري. . أسرار العربية ١٤ - ١٦.

(٢) ابن يعيش. . شرح المفصل ٤/١٠٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٤/١٠٩، هذا ونذكر هنا أن الظرف، حسب منهج النحاة، يعد اسماً، ولكنه اختص بالدلالة على الأمكنة والأزمنة.

العرب للكلام كان تقسيماً مضطرباً، وأنهم، أي النحاة العرب، لم يعتمدوا في تقسيمهم الكلام أسساً ثابتة مطردة، بل كانوا يتأرجحون بين عدة أصول، يعتمدون بعضها حيناً، ويأخذون ببعضها حيناً آخر[1]، وذهب بعضهم إلى أن تقسيم النحاة العرب للكلام كان متأثراً بتقسيم فلاسفة اليونان والمناطقة[2]، وأن النحاة حين عجزوا عن وضع مفاهيم دقيقة للاسم والفعل والحرف راحوا يحورون تعريفاتهم ويضعون تفسيرات للأقسام تتلاءم مع ما ذهبوا إليه من أن الكلام ينحصر في القسمة الثلاثية التي أخذوا بها[3].

ونحن في عرضنا هذا لن نتبع الأسلوب التاريخي في سرد الآراء، فنقف عند كل باحث نسرد انتقاداته واقتراحاته ونناقشها بالتفصيل؛ فإن ذلك سيكلفنا عناء وتفصيلاً لا يخدم الموضوع، وسيطيل القول في القضية بما لا يتفق مع مقاصد البحث وأهدافه، لذلك رأينا أن نستخرج الأسس التي بنى عليها الباحثون انتقاداتهم، والأصول التي اعتمدوها في تقديم بدائلهم، وأن نناقشها مجتمعة، ولعل ذلك يضع القضية في بعدها الكلي متجاوزاً تفصيلاتها الدقيقة، ويقدم الموضوع ضمن محاور رئيسة تتضح بمعرفتها منطلقات كل فريق، ومنهجه في تناول الظواهر اللغوية.

اعتمد نقد المحدثين تقسيمَ الكلام عند النحاة العرب على أسس نجمل أهمها في التالي:

١ ـ أن النحاة العرب حين قسموا الكلام في العربية إلى ثلاثة أقسام لم يذكروا الأسس التي اعتمدوها في هذا التقسيم[4].

٢ ـ أنهم اعتمدوا في تقسيمهم هذا على أسس غير ثابتة؛ فأحياناً يعتمدون على المبنى، وأحياناً أخرى يتكئون على المعنى[5].

٣ ـ أنهم لجؤوا إلى إخضاع اللغة لمقاييس فلسفية، وأحكام منطقية لا توافق طبيعة اللغة، وتوغل في تأويلات وتعليلات بعيدة عن وصف الظواهر اللغوية[6].

٤ ـ أنهم حين درسوا هذا الأقسام الثلاثة لم يدرسوها إلا على أساس نظرية العامل، مما جعلهم

---

(١) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧، وانظر: الفصل الأول من كتاب أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة لفاضل الساقي. مكتبة الخانجي. القاهرة، ١٩٧٧م.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس.. من أسرار اللغة ١١٩. مكتبة الأنجلو المصرية. ط٢، ١٩٥٨.

(٣) السابق ١٥٦.

(٤) انظر: فاضل الساقي.. أقسام الكلامي العربي ٣٥.

(٥) انظر: تمام حسان.. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧، وانظر الفصل الأول من الباب الأول من كتاب أقسام الكلام في العربية للساقي.

(٦) انظر: إبراهيم أنيس.. من أسرار اللغة ١١٩ وما بعدها، والساقي.. أقسام الكلام العربي ٥٥ ـ ٦١.

لا يلتفتون إلى الأبنية إلا بما يخدم هذه النظرية، لذلك كان اهتمامهم بالأسماء أكثر من الأفعال والحروف؛ لأنها معمولات يظهر عليها أثر العامل، وهذا الأمر جعلهم لا يهتمون بطبيعة الأبنية في ذاتها؛ من حيث مبانيها ووظائفها إلا في حدود النظرية السابقة[1].

٥ ـ أن تقسيم النحاة العرب لم ينطلق من ملاحظة الأبنية في تراكيبها، ولم يهتم بمراقبة استعمالها اللغوي، ولم يدرك معانيها الوظيفية ومميزاتها الشكلية المختلفة إدراكاً واعياً دقيقاً[2].

٦ ـ أن الدليل على اضطراب تقسيم النحاة العرب للكلام محاولتُهم الدائمة الاستعانة بالعلامات لتوضيح قسمتهم، وإحكام حدودهم[3].

هذه هي أهم النقاط التي ركّز عليها المحدثون، وهم ينقدون تقسيم النحاة للكلام في العربية. ثم إنهم، بعد ذلك، أخذوا يطرحون بدائلهم ويقدمون اقتراحاتهم لوضع تقسيم جديد للكلام. معتمدين على أصول نجمل أهمها في التالي:

١ ـ أن يعتمد تقسيم الكلام في العربية على ملاحظة الكلمات في التراكيب، ومعرفة مميزاتها الشكلية والوظيفية. فهو يتكىء أساساً على الصيغة والوظيفة. ولا يلقي بالاً لمدلول الكلمة أو معناها المجرد.

٢ ـ أن يعنى هذا التقسيم بوصف سلوك الظاهرة اللغوية، ورصد علاقاتها، والاعتماد على هذا الوصف في استخراج مميزات يعرف بها كل قسم من أقسام الكلام، تتخذ معايير دائمة تمتحن بها الكلامات لتحديد القسم الذي تنتسب إليه.

وبناء على مثل هذه المنطلقات وضعوا تقسيمات جديدة للكلام العربي؛ فمنهم من قسم الكلام إلى أربعة أقسام كالدكتور إبراهيم أنيس، إذ رأى أن الكلام في العربية يمكن، بالاعتماد على المعنى والوظيفة والصيغة، أن يقسم إلى[4]:

١ ـ الاسم: وقسمه إلى:

ـ الاسم العام ـ العلم ـ الصفة

٣ ـ الضمير: وقسمه إلى:

ـ الضمائر المعروفة في العربية. ـ ألفاظ الإشارة ـ الموصولات

---

(١) مهدي المخزومي.. في النحو العربي قواعد وتطبيق ٤٥، ٤٦. دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان. ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٢) فاضل الساقي.. أقسام الكلام العربي ٨١ ـ ٨٢.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس.. من أسرار اللغة ٢٦٤.

(٤) انظر: إبراهيم أنيس.. من أسرار اللغة ٢٦٥ ـ ٢٧٨.

٣ ـ الفعل.
٤ ـ الأداة.

وكذلك الدكتور مهدي المخزومي؛ فقد قسم الكلام إلى أربعة أقسام أيضاً، وهي[١]:

١ ـ الفعل.
٢ ـ الاسم.
٣ ـ الأداة
٤ ـ الكنايات، وتضم:
ـ الضمائر
ـ الإشارة
ـ الموصول بجملة
ـ المستفهم به
ـ كلمات الشرط

إلا أن هذين التقسيمين لم يسلما من النقد أيضاً[٢].

ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك فقسم الكلام في العربية إلى سبعة أقسام؛ فقد قام الدكتور تمام حسان، ومن بعده تلميذه الدكتور فاضل الساقي بدراسة الكلام العربي اعتماداً على اعتبارين أساسين، هما المعنى والمبنى، أو الشكل والوظيفة، وتوصلا، متفقيْن، إلى أن الكلام في العربية يمكن أن يقسم إلى الأقسام التالية[٣]:

١ ـ الاسم ٢ ـ الفعل ٣ ـ الصفة ٤ ـ الضمير
٥ ـ الخالفة ٦ ـ الظرف ٧ ـ الأداة

وصنفا كل قسم إلى أصناف مختلفة؛ فقسما الاسم إلى:
ـ الاسم المعين ـ الميميات ـ اسم الجنس ـ اسم الحدث ـ الاسم المبهم
وقسما الصفة إلى:

---

(١) انظر: مهدي المخزومي. . في النحو العربي قواعد وتطبيق. ١٩ ـ ٦٤.
(٢) انظر في ذلك: الفصل الثاني من الباب الأول من كتاب: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة لفاضل الساقي.
(٣) انظر: تمام حسان. . اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦ ـ ١٣٣، والساقي. . أقسام الكلام العربي ٢١٤ ـ ٢٦٨.

ـ اسم الفاعل ـ الصفة المشبهة
ـ اسم المفعول ـ اسم التفضيل
ـ صيغ المبالغة

أما الفعل فقد ارتضيا التقسم القديم له؛ إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.
ثم قسما الضمير إلى:
ـ حضور، قسمت إلى: تكلم، خطاب، إشارة (المقصود بها أسماء الإشارة).
ـ غيبة، وقسمت إلى: شخصية، موصولية (المقصود بها الأسماء الموصولة).
وقسما الخوالف إلى:
ـ خالفة الإخالة، والمقصود بها أسماء الأصوات.
ـ خالفة الصوت، بها أسماء الأصوات.
ـ خالفة التعجب، والمقصود بها فعلا التعجب.
ـ خالفة المدح أو الذم، والمقصود بها أفعال المدح والذم.

أما الظرف فقد قسماه إلى:
ـ ظرف زمان، واقتصرا فيه على: إذ، وإذا، وإذاً، ولمّا، وأيان، ومتى، وأضاف الساقي كلما.
ـ ظرف مكان، واقتصرا فيه على: أين، وأنّى، وحيث.
وبيّنا أن بعض الأبنية قد تستعمل استعمال الظروف، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك.
ثم قسما الأداة إلى:
ـ أداة أصلية، هي الحروف ذات المعاني.
ـ أداة محولة[1].

ويمكننا بعد أن عرضنا، بإيجاز، لتقسيمات المحدثين العرب أن نسجل الملاحظات التالية:
١ ـ أن المحدثين العرب صدروا في تقسيماتهم عن منهج وصفي يقوم على الملاحظة والوصف دون أن يتجاوز ذلك إلى تفسير الظواهر وتعليلها، وقد أقاموا نقدهم للقدماء على أساسٍ من هذا المنهج، بينما اعتمد منهج القدماء، إضافة إلى وصف الظواهر، على تفسيرها، وتعليل الشاذ منها، وهو ما عرف بالمنهج المعياري، فنقد منهج القدماء على أساس منهج مخالف لا بد أن يخلق مفارقة واضحة؛ لأن «الوصفية والمعياريّة مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي، ولا إلى نفس الحيّز التصوريّ. فليستا من شريحةٍ واحدةٍ

(١) هناك اختلاف بين الباحثين في هذا التقسيم. انظر: الساقي. . أقسام الكلام العربي ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى. فليست الوصفية والمعيارية ملتزمتين بأن يكون بينهما علاقة ما: من تواز أو تصادم أو تطابق. فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى. فأن يلتزم الألسنيّ في تحسّسه نواميسَ الظاهرة اللغوية وصف مدونتها واستقراء خصائصها دون تعسف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجي وامتثال اختباري. أما أن يصدح الألسني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط وأن هذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة فذلك موقف مبدئي وامتثال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين؛ لأنهما موقفان لا يقعان ألبتة في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغهما ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاه بهما اللسان بل قل ليس الذي يصوغهما هو نفس المنظار»[1].

لذلك كان المحدثون في تقسيمهم للكلمات واصفين أكثر منهم معرفين[2].

٢ ـ أن تقسيمات المحدثين، خاصة الدكتور تمام حسان والدكتور فاضل الساقي، كانت معروفة عند النحاة العرب ولكنها جاءت في مرحلة تالية لتقسيمهم الكلام. فكأن الدكتور تمام وتلميذه بدءا من المرحلة الثانية عند القدماء؛ فالمرحلة الأولى تتمثل في تقسيم الكلام على أساسٍ من المعنى في أصل الوضع، والمرحلة الثانية تتمثل في تصنيف أقسام الكلام على أساس الاختصاص في معنى الكلمات ووجودها في التراكيب وارتباط بعضها ببعض بعلاقات مختلفة، وهذا هو ما دعا إليه الدكتور تمام؛ تقسيم الكلامات انطلاقاً من التركيب واعتماداً على مبدأي الشكل والوظيفة.

٣ ـ أن الفروق التي وضعها المحدثون لأقسام الكلام، كما يرونها، لم يغفل عنها القدماء؛ فقد فرقوا بين الصفة والاسم، وبين المضمر والظاهر، وذكروا للموصولات وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال مميزات تميزت بها عن غيرها، وخصّوا أفعال المدح والذمّ والتعجّب والأفعال الناقصة بحديثٍ مستقل عرضوا فيه لخصائص كل صنفٍ منها، وقد عرضنا لجانبٍ من ذلك في أثناء الحديث عن الضوابط الصرفية والنحوية للأبنية. إلا أن هذه الفروق، عند القدماء، كانت بين أصناف تنتمي لقسم واحد بينما كانت عند المحدثين بين أقسام مختلفة. كما أنها اتضحت وبرزت بشكلٍ منظّمٍ دقيقٍ عند المحدثين بخلاف القدماء الذين أوردوها مختلطةً بموضوعات أخرى.

٤ ـ أن ما أخرجه المحدثون من أصناف، وأفردوها بأقسام مستقلة بالنظر إلى مميزاتها الصرفية والنحوية يمكن ردّها إلى أقسامها عند القدماء بالنظر إلى معناها في أصل وضعها، وقد وعى

(١) عبدالسلام المسدّي. الفكر العربي والألسنية. الأقلام. بغداد. ع/٤. ١٩٧٩م ٥.

(٢) انظر: ماريو باي.. أسس علم اللغة ١٠٢.

القدماء هذه الحقيقة فذكروا أن العلامات لا تطرد في القسم الواحد وذلك لا يخرج ما لم تتحقق فيه العلامة من قسمه؛ لأن الجامع بين الكلمات في القسم الواحد ليس مميزاتها الشكلية والوظيفية وإنما دلالتها المجردة في أصل الوضع؛ لذلك كان ردّ الدكتور الساقي على تعريف ابن الشجري للاسم بقوله «ما دل على مسمى دلالة الوضع». «وكل هم ابن الشجري من هذا الحد أن يجمع في باب واحد، هو باب الاسم، بين المسميات، الصفات، والمضمرات، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام والشرط..»[1]، وما الضير في ذلك إذا كان الجامع لها متحققاً فيها؟

أليس الموصوف بالحدث، وهو تعريف الصفة عند القدماء والمحدثين أيضاً، هو مسمى الصفة؟
أليست الدلالة على عموم الحضور والغيبة، وهو تعريف الضمير عند الفريقين، هو مسمى الضمير؟ وكذلك، أليست الدلالة على المكان والزمان، وهو تعريف الظرف عند الفريقين، هو مسمى الظرف؟
وأليست الدلالة على مشار إليه، وهو تعريف اسم الإشارة عند القدماء، هو مسمى اسم الإشارة؟
وأليست الدلالة على مبهم يختص بما بعده، وهو تعريف الموصول عند القدماء، هو مسمى الاسم الموصول؟
وأليست الدلالة على معنى الفعل، وهو تعريف اسم الفعل عند القدماء، هو مسمى اسم الفعل؟

بل إن الدكتور حسان والدكتور الساقي ارتضيا ضمن تقسيمات الاسم التي وضعوها قسماً سمياه بالاسم المبهم وعرّفاه بأنه: ما دل على مسمى غير معين فيحتاج في تعيينه إلى ضميمة[2]، وهو تعريف يطابق تعريف الاسم الموصول عند القدماء.

فالفرق بين تقسيم القدماء وتقسيم المحدثين أن تقسيم القدماء قام على أصلين:
١ ـ أصل الوضع الذي أقيمت على أساسه الأقسام الثلاثة، ووضع، بناء عليه، حَد كل قسم.
٢ ـ وأصل الاستعمال الذي اختصت على أساسه بعض الكلمات بخصائص تفارق بها القسم المنتسبة إليه؛ من ذلك، مثلاً، بعض الأفعال الجامدة كنعم، ويئس، وحبذا، وفعل التعجب؛ فالأصل فيها ـ أصل الوضع ـ أن تتصرف إلا أنهم منعوها التصرف «لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أموه والنحو الذي قصدوه»[3]، فإذا قلت: «ما أحسن زيداً، لم يجز أن تضع

---

(١) فاضل الساقي.. أقسام الكلام العربي ٥٢.
(٢) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٩١، والساقي. أقسام الكلامي العربي ٢١٦.
(٣) ابن جني.. المنصف ١/٢٤١.

الفعل المضارع ها هنا فتقول: ما يُحْسن زيداً، وما محسن زيداً؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى. ألا ترى أنك تقول: العُمْر، والعَمْر، ولا يقع في القسم إلا مفتوحاً؛ لدخول المعنى على هذه الهيئة»[1]، وكذلك أفعال المقاربة؛ فقد لازمت لفظ الماضي لأنها «لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف. وكذلك كل فعل يراد به المبالغة. كنعم وبئس، وفعل التعجب»[2].

أما المحدثون فقد قام تقسيمهم على ملاحظة الكلمات في تراكيبها المستعملة؛ أي في أصل استعمالها ولم يعترف بأصل الوضع وهو أصل مجرد ترد إليه الألفاظ؛ ذلك أن منهجهم، كما قلنا، يقوم على وصف الظواهر اللغوية من خلال التراكيب، ولا يتجاوز ذلك إلى التفسير والتعليل والتأويل. فالاختلاف في التقسيم نتيجة طبيعية؛ للاختلاف في المنهج، وفي الأصول التي صدر عنها كل من الفريقين.

---

(١) المبرد. . المقتضب ٤/١٧٧.

(٢) السيوطي. . الهمع ٢/١٣٥.

obeikandl.com

المبحث الثاني

ضوابط صوغ الأبنية

سبق أن ذكـرنا أن موضوعات علم الصرف تتمثل في بعدين: رأسي يمثل أنواع الأبنية في العربية، وأفقي يمثل الأحوال الطارئة على تلك الأبنية أياً كان نوعها. ونتناول في هذا المبحث أنواع الأبنية وضوابط صوغها.

لقد أصابت العربية ثروة لغوية واسعة بما تشعب عن أصولها من أبنية وصيغ تشتمل على أقسام الكلم ومن تفرّع عنها، ولا يرتاب باحث محقق في شدة تعويلها على البناء والتركيب الذي عاد عليها بالغنى والثراء؛ وقد حاول العلماء أن يحصوا صيغ الأسماء والأفعال «لعلهم يحصون القوالب التي يبني الفصحاء على مثالها ألفاظهم. . . فما تيسر لأحد منهم أن يستوعب هاتيك القوالب»[1].

وقد درس الصرفيون أنواع الأبنية دراسةً تفصيليّةً شاملةً؛ فلم يكتفوا بحصرها وتصنيفها، بل جاوزوا ذلك إلى وضع ضوابط لصوغها وبنائها؛ وكأنهم كانوا يسعون للخروج من شتات الأمثلة المتعددة إلى بناء هيكل صرفي محكم يقوم على محاور رئيسة تضبط تلك الأمثلة في قضايا كلية عامة تحدد الأسس والأصول التي بني عليها علم الصرف في العربية، إلا أن هذه الضوابط لم تفرد في باب خاص ضمن أبـواب مؤلفـاتهم، بل وردت موزعة على أبواب مختلفة؛ لذلك رأينا أن نستخرجها من مظانها، ونفردها بحديث مستقل؛ لتبرز ضمن إطار يجمع بينها في قضية واحدة، وليتمكن الـدارسون من معرفة دورها، وموقعها في بناء الهيكل العام لعلم الصرف العربي. وقد خرجنا من دراستنا هذه بأربعة ضوابط، نرى أن صوغ الأبنية في العربية يقوم عليها، ويحتكم إليها، وهي، مرتبة حسب أهميتها:

١ ـ الدلالة ٢ ـ الخفة والكثرة ٣ ـ المشابهة ٤ أمن اللبس

وقبل أن نفصل القول في كل ضابط، نشير إلى أمرين:

---

(١) صبحي الصالح. . دراسات في فقه اللغة ٣٢٧، دار العلم للملايين. ط١٠، ١٩٨٣م. ومن يقرأ في مزهر السيوطي. تحقيق حمـد أحمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، باب «الأشباه والنظائر» يجد وصفاً دقيقاً لتعاقب التأليف في أوزان العربية وصيغها.

أولهما:

أن الضوابط والقواعد التي وضعها الصرفيون وحصروا بها أنواع الأبنية وأوزانها، وجعلوا لكل نوع قواعد وضوابط انتزعوها من فصيح كلامهم وأصيله الغالب ـ على ضربين:

١ ـ ضربٌ تُطّرد فيه هذه الضوابط وتصاغ على أساسه كثيرٌ من الأبنية، وأكثر ما يتجلى في صوغ مصادر الأفعال غير الثلاثية وصوغ أسماء الفاعلين والمفعولين، وأسماء المرة والهيئة، وأسماء الزمان والمكان وأفعل التفضيل. . . فهذه تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغيّر.

٢ ـ وضربٌ لا تطّرد فيه هذه الضوابط، ومن ذلك مصادر الثلاثي وجموع التكسير. . . وما ضوابط الصرفيين التي دونوها في ذلك إلا للتقريب والرجوع عند الحاجة، ومن هنا كانت مصادر الثلاثي، مثلاً، على أوزان شتّى مع التفاوت بينها في الكثرة والقلّة والندرة والشذوذ؛ مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية والسماعية منها؛ فرأي بعضهم عدم القياس على «فَعْل»، مثلاً، الذي عدّه الجمهور قياسياً للفعلين «فَعَل» و«فَعِل» المتعديين، والتزم السماعية[1].

ولا يخفى ما يستلزمه هذا المذهب من العنت؛ ولهذا عوّل الجمهور على القياس فيهما اكتفاء بالغلبة؛ فقد جعلوا كثرة استعمال أي بناء مصححةً للقياس عليه. ولا يقصدون بالقياس، هنا، معناه المتبادر من لفظه، ولكن المراد به عندهم «أنه إذا ورد شيء ولم يُعْلَم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع»[2].

وهذا مذهب سيبويه والأخفش وكثير من البصريين، وخالف في ذلك الفرّاء وابن جنيّ والزمخشري؛ قال ابن جني: «ليس كلُّ ما يجوزُ في القياس يخْرجُ به سماعٌ، فإذا حذا إنسانٌ على مُثُلهم، وأمَّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً، ولا أن يرويه رواية»[3].

وهكذا يبدو أن ضوابط صوغ الأبنية فيما طرحنا تتفاوت بين مطرد يقاس عليه، وآخر اختلف فيه الصرفيون بين قياس وسماع. ويأتي كلامنا في هذا المبحث في الثاني منها؛ ذلك أن النوع الأول من الضوابط لا خلاف فيه وفي قياسيته؛ فهو يضبط صوغ الكلمات ضبطاً عاماً كلياً، ويحكم بناءها بشكل آليّ مطّرد، ويتمثل هذا النوع من الضوابط في البنية؛ فقد وردت في كتب الصرف أمثلة كثيرة متنوعة احتكم فيها الصرفيون العرب إلى البنية، وجعلوها ضابطاً تصاغ على أساسه

---

(١) في همع الهوامع ٦/٤٨ قال السيوطي: «ومنع ابن جودي قياسهما، أي مصدر فعَل وفعِل، فقال: لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع، فلا يقاس على «فعْل» ولو عدم السماع».

(٢) الأشموني. . شرح الأشموني ٢/٣٠٤.

(٣) ابن جني. . الخصائص ١/٣٦٢، وانظر ١/٣٦٧، ٤٣٩.

الكثير من الكلمات في العربية، ويتجلى ذلك في مصادر الأفعال غير الثلاثية والمشتقات، كما أشرنا سابقاً. فنحن نستطيع أن نمثل لطريقة صوغ هذه الأبنية بمعادلة يكون طرفها الأول البنية الضابطة، ويكون طرفها الثاني البنية المصوغة، كالأمثلة التالية:

الفعل: افتعل ⟸ المصدر: افتعال
الفعل: انفعل ⟸ المصدر: انفعال
الفعل: استفعل ⟸ المصدر: استفعال
الفعل: فعَل ⟸ اسم الفاعل: فاعل، واسم المفعول: مفعول
الفعل: أفْعَل ⟸ اسم الفاعل: مُفْعِل، واسم المفعول: مُفْعَل

وهذا الاطراد والإحكام في ضابط البنية لا يتحقق في الضوابط الأخرى بالدقة والآلية نفسها؛ ذلك أنها تقوم على أمور متصلة بالمعنى (الدلالة، أمن اللبس)، أو الذوق والجهد في النطق (الخفة)، أو القياس العقلي (المشابهة)، وهذه كلما أمور تتفاوت وتختلف. أما البنية فإنها أمر شكلي ثابت، لا يتغير، فثبات الضابط يؤدي إلى اطراد حكمه وتحققه في كل العناصر المضبوطة. وإن خرجت بعض هذه العناصر عن حكم ذلك الضابط فإن نسبتها تكون ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة العناصر الخارجة عن حكم بقية الضوابط.

وثانيهما:

ما يتبادر إلى الذهن من تساؤلٍ: أليست هذه الضوابط من صنع النحاة؟ أليست مجرد علل قال بها النحاة وهم يجرون وراء ما عرفوا به من منهج قائم على التأويل التعليل؟

نقول في سياق الرد على مثل هذا التساؤل: إن تعليل الظواهر اللغوية ليس رياضة عقلية، أو تبريرات منطقيّة، أو محاولات تعسفيّة لإرجاع الظواهر المدروسة إلى أصول يختلقها النحوي مسبقاً ويُرجع إليها كل ما يقع تحت يديه من قضايا وموضوعات، والذي يبدو لي أن النحاة لم يستخدموا هذا المنهج، في أغلب دراساتهم، لمثل هذه الغايات؛ فمقولة الخليل، مثلاً، التي أوردها الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو)[1] «تدل على أن أستاذ سيبويه كان ينظر إلى العلل

---

(١) والتي يقول فيها «إنّ العرب قد نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء. عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على =

باعتبارها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها، كل ذلك بغضّ النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا؛ والمهم أنه أمر محتمل لا يمكن رفضه إلا إذا عُوِّضَ بما هو أليق منه. معنى هذا ان التعليل يمكن أن يعتبر جهازاً تفسيرياً يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة وكشف الغطاء عن منطقه الداخلي. وإذا كان من حقّ الناظر في النحو لتعلم اللغة أن يرفضه أو يستخف به فإن المتفقة في اللغة بل الباحث فيها من وجهة نظر لسانية حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة بحثاً عن الخصائص العامة للغة المدروسة، بل اللغات عامة»[1].

ونحن لا ننكر أن بعض تعليلات النحاة كان التكلف فيه واضحاً، والتأويل بعيداً، إلا أن نسبته، إذا ما قورنت بمجموع ما خلّفه أجدادنا، تبقى ضئيلة لا يؤبه بها؛ فمعظم تفسيرات النحاة وتعليلاتهم كانت سعياً لضبط الظاهرة اللغوية، وإحكام النظر في قضاياها مما «يكوّن مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب جهاز تفسيري متماسك»[2].

فالاقتصار على وصف الظواهر اللغوية يبقيها مشتّتةً، غير واضحة المعالم، ويبقي كل قضية منفصلة عن أختها، مما قد ينتج عنه تعدّدٌ كبيرٌ في الأحكام والقواعد، أما الانتقال من الوصف إلى التفسير وإلى إيجاد ضوابط كلية تشكل مرجعاً مشتركاً لكثير من القضايا اللغوية فإن ذلك يكفل أن تجمع الظواهر ضمن أطر عامة محددة يعتمد كل واحد منها أصلاً مشتركاً وحكماً واحداً، أو قاعدة كلية. وهذا أمر ييسر فهم اللغة، وإدراك نواميسها.

أولاً: الدلالة

كانت الدلالة ملحظاً بارزاً اعتمده الصرفيون لضبط صياغة كثير من الأبنية؛ فقد «تحرّوا العلاقة

= شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون قد فعله لغير تلك العلة، إلّا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» الزجاجي.. الإيضاح ٦٦.

(١) عبدالقادر المهيري.. التعليل ونظام اللغة ١٧٧. حوليّات الجامعة التونسية. ع٢٢، ١٩٨٣م، ١٧٥ ـ ١٨٩.

(٢) عبدالقادر المهيري.. التعليل ونظام اللغة ١٨٩.

بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة»[1]، ثم جردوا لكثير من الصيغ الصرفية دلالات كلية عامة ينضبط على أساسها صوغ الكلمة وبناؤها، كما جعلوا الدلالة ضابطاً في عدم جواز صياغة بعض الأبنية؛ كتصغير جمع الكثرة مثلاً. واعتبار الدلالة ضابطاً في صوغ الأبنية يعد أصلاً عاماً من أصولهم التي اعتمدوها في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيد قواعدها؛ فهم كثيراً ما يتّكئون على الدلالة في تفسير كثير من الظواهر اللغوية؛ فعلى مستوى البنية الصرفية يتمثل الأصل الذي يصدرون عنه في مقولة سيبويه «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»[2]، بل إن هذا الضابط الدلالي يتعمّق في منهجهم فيرتبط عندهم ببعده المادي في عالمه الخارجي فالمبرد يلجأ إلى ربط الكلمة بما تدل عليه في الخارج وهو يعلل اختلاف أبنية الجموع فيقول «وإنما اختلف الجمع لأنها أسماء فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها»[3].

والأبنية التي تُعَدّ الدلالة ضابطاً في صوغها كثيرة مختلفة، وقد ارتأينا أن نذكر أنواعاً منها، ثم نمثل لكل نوع ببعض الأمثلة حتى تتضح القضية ضمن ترتيب متبع:

١ ـ المصادر:

من المعلوم أن للفعل الماضي الثلاثي ثلاثة أوزانٍ، هي: فعَل، فعِل، فعُل، ولا جدال بين الصرفيين في كثرة الأوزان الواردة من مصدر الثلاثي كثرة تعاصت عن الضبط التحديد، ولكنهم استطاعوا أن يضبطوا صوغَ أغلب مصادر الثلاثي بأن قرنوا الصيغة الصرفيّة للمصدر بمعناها الدّلاليّ الذي تشترك فيه مع مثيلاتها، فكوّنوا من الدلالة أصلاً مطرداً تنضبط به معظم صيغ مصادر الثلاثي ضمن معانٍ كليةٍ عامةٍ تلتقي عليها؛ فالغالب:

١ ـ فيما دلّ على صوت أن يكون على وزن «فُعال» نحو: صُراخ، بُغام[4]، وعُواء، ونُباح. أو «فَعيل» نحو: ضجيج، نئيم[5]، وقد يشتركان كالنهيق والنُهاق، والنَّبيح والنُّباح[6]

---

(١) نهاد الموسى. . نظرية النحو العربي. هامش رقم «٦٣» ص٧٠. وانظر: فاضل السامرائي. . معاني الأبنية في العربية. ساعدت جامعة بغداد على طبعه. ط١. ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(٢) سيبويه ٤/١٢.

(٣) المبرد. . المقتضب ٢/٢٠١.

(٤) البُغام: مصدر بغمت الظبية، من باب منع ونصر وضرب، إذا صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها انظر: لسان العرب (مادة: بغم).

(٥) النئيم: الأنين، أو هو صوت خفي. والنئيم، أيضاً، صوت الأسد والقوس والظبي: لسان العرب (مادة: نأم).

(٦) النهيق والنهاق: صوت الحمار: لسان العرب (مادة: نهق)، والنبيح والنباح صوت الكلب والظبي والتيس والحية: لسان العرب (مادة: نبح).

٢ ـ فيما دل على داء أن يكون على «فُعال»، نحو: صُداع، زُكام، دُوار[١].
٣ ـ فيما دل على لون أن يكون على «فُعْلة»، نحو: شُهبة[٢]، وصُفرة، وحُمرة.
٤ ـ فيما دل على حرفة أن يكون مصدره على «فعالة»، نحو: حياكة، وخياطة، نجارة، وحدادة.
٥ ـ فيما دل على تكثير الفعل والمبالغة فيه أن يكون على «تَفعال»؛ قال سيبويه: «وذلك قولك في الهـذر: التَّهـذار، وفي اللعب: التَّلعاب، وفي الصفق: التَّصفاق، وفي الرد: التَّرداد، وفي الجـولان: التَّجوال، والتَّقتال والتَّسيار. وليس شيء من هذا مصدر فعَّلت، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلت على فعَّلت»[٣].
٦ ـ فيما دل على امتناع أن يكون وزنه على «فعال»؛ نحو: إباء، وشراد، وجماح.

ويتجه سيبويه إلى عدم التقيّد في المعنى بشيء واحد يقع فيه، بل يوسع دائرته ليشمل كل ما من شأنه أن يحقق ذلك المعنى؛ من ذلك قوله: «من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوان، والنَّقَزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان.. ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان؛ لأنه تَجَيُّشُ نفسه وتثـوُّرٌ. ومثله الخـطران واللمعـان؛ لأن هذا اضـطراب وتحرّك. ومثل ذلك اللهبان والصخدان والـوهجان؛ لأنه تحرّك الحرّ وثُؤوره، فإنما هو بمنزلة الغليان... وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقـاربت. وذلـك: الـطوفان، والدوران، والجولان؛ شبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه»[٤].

وعنـدما لا يأتي المصدر على قياس فعله يُفْزَعُ إلى الدلالة لتكون أصلاً يضبط الأمر؛ لأن «الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر»[٥]، لذلك نجد سيبويه يفرد باباً في كتابه بعنوان «ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد» ويقول فيه: «وذلك قولـك: اجتـوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك:

---

(١) داء يأخذ بالرأس: لسان العرب (مادة: دور).
(٢) شهِب يشهَب شَهْبةً: إذا غلب بياضه على سواد: لسان العرب (مادة: شهب).
(٣) سيبويه ٤/٨٣. وانظر ابن السراج.. الأصول ٣/١٣٦، وابن يعيش.. شرح المفصل ٦/٥٥، والرضي.. شرح الشافية ١/١٦٧.
(٤) سيبويه ٤/١٤ ـ ١٥، وانظر: الرضي.. شرح الشافية ١/١٥٦. والنزوان والنقزان: الوثوب والصعود: لسان العرب (مادة: نزو، ونقز). والعسلان: اضطراب الماء: لسان العرب (مادة: عسل). والرتكان: مشية للإبل فيها اهتزاز: لسان العرب (مادة: رتك).
(٥) المبرد.. المقتضب ١/٧٣.

انكسر كسراً وكُسر انكساراً؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد»[1].

وقال القطامي[2]:

وخيرُ الأمر ما استقبلتَ منه وليس بأن تَتَبَّعه اتّباعا

لأن تَتَبَّعت واتَّبعت في المعنى واحد، وقال رؤبة[3]:

* وقد تَطوَّيت انطواء الحضْب *

لأن معنى تطويت وانطويت واحد.

وهم لا يقتصرون في الدلالة على المعنى المعجمي للكلمة بل يجاوزونه إلى المعنى الوظيفي؛ فبعد أن حدد الرضيّ أبنية المصادر الثلاثية وفقاً لمعانيها المعجمية انتقل إلى التعدية واللزوم، وهما معنيان وظيفيان، فقال: «والأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون (أي المصدر من فَعَلَ) المتعدي على فعْل، من أي باب كان، نحو قتل قتلاً وضرب ضرباً وحمد حمداً. وفعل اللازم على فُعول، نحو دخل دخولاً»[4]، أما فَعل فمصدر اللازم منه فَعَل كفرح فَرَحاً، والمتعدي على فَعْل كجهل جهْلاً.

وقد وجد النحاة أن الدلالة هي الضابط الوحيد الذي يعول عليه في صوغ مصادر الثلاثي؛ لأنها أشياء «لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل»[5].

٢ ـ الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة ما اشتقت من فعل لازم للدلالة على من قام بالحدث على معنى الثبوت والاستمرار؛ ومنذ البدء يقرر النحاة أن اشتقاقها من الأفعال مرتبط بدلالة الفعل نفسه؛ فهي تكثر في فَعِل «لأنه غالب في الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والحلي. والثلاثة لازمة لصاحبها. والصفة المشبهة... لازمة، وظاهرها الاستمرار، وكذا فعُل للغرائز، وهي غير متعدية ومستمرة. وأما فَعَل فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر»[6]...

---

(١) سيبويه ٤/٨١.

(٢) انظر: ديوان القطامي ٣١. تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. دار الثقافة. بيروت. ط١ ـ ١٩٦٠م. وهو من شواهد سيبويه ٤/٨٢، وانظر: ابن السراج.. الأصول ٣/١٣٤.

(٣) من شواهد سيبويه ٤/٨٢، وانظر: ابن السراج.. الأصول ٣/١٣٤. والحضب: الحيّة من غير قيد، أو الحيّة الدقيقة: لسان العرب (مادة: حضب).

(٤) الرضيّ.. شرح الشافية ١/١٥٦.

(٥) سيبويه ٤/١٥.

(٦) الرضيّ.. شرح الشافية ١/١٤٨.

ثم يعينون المعاني التي تضبط صوغ الصفة المشبهة من فعلها، من ذلك، مثلاً:

١ ـ ما جاء صفة في الأدواء فإنه يكون على فعِل؛ كقولنا: وجَع يَوْجَع وجَعاً فهو وَجِع، وحَبط يحْبَط حَبَطاً وهو حَبِط[١].

وهم في هذه الدلالة يتجاوزون معنى المرض المادي الذي يكون في الجسد إلى ما يصيب المرء من أمراض نفسية، وحالات عصبية، فجاؤوا بما «كان من الذعر والخوف على هذا المثال؛ لأنه داءٌ قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فزِعْت فَزَعاً هو فَزِعٌ، وفَرِق يَفْرَق فَرَقاً وهو فَرِقٌ، ووجِل يَوْجَل وَجَلاً وهو وجِل، ووَجِر وَجَراً وهو وَجِر. وقالوا: أوجر فأدخلوا أفعل ههنا على فعل لأن فَعلا وأفعل قد يجتمعان، كما يجتمع فَعْلان وفَعل: شَعثٌ وأشعث، وحَدبٌ وأحدب، وجَربٌ وأجرب. وهما في المعنى نحو من الوجع»[٢].

بل إنّ سيبويه يوسّع دائرة المعنى في هذا الوزن ليشمل كل ما هو مكروه عند بني البشر؛ فقد «بنوا أشياء على فَعِل يَفْعَل فَعَلاً وهو فَعِل؛ لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل، وذلك: عَسِر يَعسَر عسَراً وهو عَسِرٌ، وشَكِس يَشكَس شكساً وهو شَكِسٌ. وقالوا: الشَّكاسة، كما قالوا: السقامة. وقالوا: لَقِس يَلقَس لَقَساً وهو لَقِسٌ، ولَحِز يَلحَز لَحَزاً وهو لَحِزٌ. فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة ما رُمُوا به من الأدواء»[٣].

ثم يحتكم إلى المخالفة، فيجعل ما جاء من الصفات على عكس ذلك المعنى يبنى على بنائه، فيقول «وجاؤوا بضد ما ذكرنا على بنائه؛ قالوا: أشر يَأشَر أشَراً وهو أشِرٌ، وبَطِر يَبطَر بَطَراً وهو بَطِرٌ، وفَرِح يَفرح فَرَحاً وهو فَرِحٌ، وجَذِل يَجذَل جَذلاً وهو جَذِلٌ. وقالوا: جَذْلان، كما قالوا: كسلان وكَسل، وسكران وسَكرى»[٤].

٢ ـ أما ما يصيب الجوف من الامتلاء والشّبَع والارتواء فإنه يأتي في الصفة المشبهة على فَعْلان فَعْلى؛ كشبعان، وريَّان[٥].

وضده في المعنى يجيء على نفس البناء؛ كقولنا عطشان عَطْشى، وظمآن ظمأى،

---

(١) الحَبَط: انتفاخ البطن من داء: لسان العرب (مادة: حبط).

(٢) سيبويه ٤/١٨.

(٣) السابق ٤/٢١.

(٤) السابق ٤/١٩، وانظر: الرضيّ.. شرح الشافية ١/١٤٣.

(٥) سيبويه ٤/٢٢.

وصديان صديى[1]، «وقالوا: غضبان وغضبى، وقالوا: غَضِب يَغضَب غَضَباً، جعلوه كعَطِش يَعطَش عَطَشاً وهو عَطْشان: لأن الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش. . وقالوا: ثَكِل يَثكَل ثَكَلاً، وهو ثَكْلان وثَكْلى؛ جعلوه كالعطش؛ لأنه حرارة في الجوف. ومثله لَهْفان ولهفى، ولَهِف يَلهَف لَهَفاً وقالوا: حزنان وحزنى؛ لأنه غَمٌّ في جوفه وهو كالثكل؛ لأن الثكل من الحزن»[2]

٣ ـ أما الألوان، والعيوب الأدواء الظاهرة فقد جاءت في الصفة المشبهة على أفْعلْ؛ كقولنا في الألوان أحمر، وأخضر، وأبيض، وأسود. . الخ. وفي العيوب والأدواء الظاهرة: أحول، وأعور، وأعرج. . الخ[3]، وقد جاء أفعل للحلي أيضاً؛ كقولنا أحور؛ لمن كان في عينه حور[4].

واتخاذ الدلالة ضابطاً في صوغ الصفة المشبهة لا ينقاس قياساً مطرداً؛ فقد خرجت بعض الأبنية عما وضعوه لها من ضوابط دلالية، فلم تأت على قياس مثيلاتها في المعنى، وهذا أمر أدركه النحاة، ولكنهم كانوا يسعون إلى وضع أصول عامة تنضبط على أساسها عملية صوغ الأبنية في أكثر الحالات، أما ما خرج على هذه الأصول فإنه لا يهمل بل يذكر في مواضعه؛ لأن اللغة نظام يتصف بالمرونة والسعة؛ فلا بد أن يخرج بعض عناصر هذا النظام على قواعده التي يقعدها له الباحثون دون أن يقدح ذلك في أصولهم التي ارتضوها واعتمدوها.

٣ ـ المصغر:

وهو كل اسم جاء على أحد هذه الأوزان: فُعَيْل، فعيعِل، فُعَيْعيل، ودل على المعاني الآتية:

١ ـ في الجوامد: يدل على معنى الصفة؛ «ألا ترى أن معنى رجيل رجل صغير، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته»[5].

٢ ـ في النعوت: لا يدل على «تحقير الذات المنعوت غالباً، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت، فمعنى ضويرب: ذو ضرب حقير، وقولهم أُسَيْود، وأُحَيْمر، وأُصَيْفر أي ليست هذه الألوان فيه تامة، وكذا بُزَيْزيز، وعُطَيْطير أي الصنعتان فيهما ليستا كاملتين، وربما كانا كاملين في أشياء أخرى، وقولك: هو مثيل عمرو: أي المماثلة بينهما قليلة، فعلى هذا معنى (أصيغر منك) أي زيادته في الصغر عليك قليلة، وكذا (أعيلم منك) و(أفيضل منك)

---

(١) السابق ٤/٢١.

(٢) سيبويه ٤/٢٤.

(٣) السابق ٤/٢٦.

(٤) الحور أن يشتد بياض العين ويسود سوادها: لسان العرب (مادة: حور).

(٥) الرضيّ. . شرح الشافية ١/٢٣٧.

ونحوه، لأن أفعل التفضيل ما وضع لموصوف بزيادة على غيره في المعنى المشتق منه»[1].

٣ ـ في الجموع: يدل على تقليل العدد.

ودور الدلالة، هنا، يأتي في تصغير الجموع؛ فقد ذكر النحاة أن جموع الكثرة لا يجوز تصغيرها بأي حال من الأحوال «لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فمعنى عندي غُلَيْمَة أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكونه تناقضاً»[2]، أي أنك لو صغرت ما هو للعدد الكثير «كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال، وهذا هو المحال»[3].

٤ ـ فعل التعجب:

وهو ما وضع لإنشاء التعجب، ويأتي على صيغتين: ما أفعله، وأفْعل به. وقد وضع النحاة شروطاً يصاغ على أساسها؛ منها أنه لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي، وهذا أمرٌ شكليٌّ يتعلق بالبنية، أما ما يتصل بالمعنى فقد ذكر النحاة أن فعل التعجب لا يجوز في كل ما كان لوناً أو خلْقة كالأبيض والأحمر، والأحول، والأعرج فلا يقال في مثل هذا: ما أبيضه، ولا ما أحوله، لا تقول «ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفره إذا أريد البياض والصفرة، فإن أريد كثرة البيض والصفير جاز، وكذلك لا تقول ما أسود فلاناً من السّواد الذي هو اللون فإن أردت السَّوَد جاز، وكذلك ما أحمره، إن أردت الحمرة لم يجز، إن أردت البلادةجاز»[4]، يقول سيبويه في تعليل ذلك متكئاً على الدلالة فيما ذهب إليه: «وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرْجَله، إنما تقول: ما أشَدَّ يده، وما أشَدَّ رجله ونحو ذلك»[5].

كذلك منع النحاة أن يتعجب مما بني للمفعول من الأفعال «فلا يقال ما أضربه ولا أضرب به، وقد وقع به الضرب، فكذلك لا يقال هو أضرب من فلان ويكون مضروباً؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبسٌ بين التعجب من الفاعل وبين التعجب من المفعول، ولأن التعجب إنما يكون مما يكثر حتى صار كالغريزة له، والضرب ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول إنما هو للفاعل فلا يصير فعل غيره غريزةً له؛ لأن الغريزة ما كان خلقة في المحل كالسواد والبياض، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جعل كالغريزة، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا نفس الضرب، فإن تعجبت من الاحتمال والتمرن جاز؛ لأنهما من فعله، وإن تعجبت من الضرب لم

---

(١) السابق ١/٢٧٩.
(٢) السابق ١/٢٦٧.
(٣) المبرّد. المقتضب ٢/١٥٧، وانظر: ابن السراج. الأصول ٣/٥٢ ـ ٥٣.
(٤) ابن يعيش. شرح المفصل ٧/١٤٥.
(٥) سيبويه ٤/٩٨.

يجز؛ لأنه ليس له. ولذلك لا يبنى منه أفعل من كذا، وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها»[1].

٥ ـ معاني زيادات الأفعال:

يُعدّ هذا الباب من أهم المصادر التي يمكن أن نغني اللغة عن طريقها، ويمكن أن ننظر إليه بعدِّه ضابطاً من ضوابط الصياغة في باب الدلالة، من جهة نتناول بها الدلالات الصرفيّة الغالبة فيه، وما يرصده الصرفيون لكل دلالة من مبانٍ.

والمزيد في الفعل قسمان: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي، ومزيد الثلاثي إما بحرف، وله ثلاثة أوزان: أَفْعَل، فعّل، فاعل. وإما بحرفين، وله خمسة أوزان: انفعل، افْتَعَل، افْعَلّ، تَفاعَل، تَفَعّل. وإما مزيد بثلاثة أحرف، وله أربعة أوزان: اسْتَفْعَل، افْعَوْعَل، افْعَوْعَل، افْعالّ.

ومـزيد الرباعي: إما مزيد بحرف واحد، وله وزن واحد: تَفَعْلل. وإما مزيد بحرفين، وله وزنان: افْعَنْلَل، افْعَلَلّ.

ولكلّ زيادة على الأصل أثرٌ فيه، وهذا الأثر ليس مقصوراً على زيادة الدلالة كما قال بعضهم: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى؛ بل قد يكون هذا الأثر تغييراً في العمل من حيث التعدي واللزوم؛ لأن بعض الزيادات تجعل الفعل اللازم متعدياً، وبعضها تجعل الفعل المتعدي لازماً؛ كما قد يكون تغييراً في اللفظ دون أن يكون ذا صلة بالمعنى أو العمل.

وسنورد أشهر الدلالات الصرفية، وما يمكن أن يوضع بإزاء كل منها من أبنية[2]:

١ ـ الصيرورة:	ـ «أفْعَل»؛ نحو ألحم زيد؛ أي صار ذا لحم، «فعّل»، ورّق؛ صار ذا ورق. «استفعل»، نحو استحجر؛ أي صار حجراً.
٢ ـ مصادفة الشيء على صفة	ـ «أفعل»، نحو أحمد؛ أي وجده حميداً. «استفعل»، نحو استكرمته؛ أي وجدته كريماً.
٣ ـ المشاركة	ـ «فاعل»، «افتعل»، «تفاعل»، نحو تسابق.
٤ ـ السلب والإزالة	ـ «أفعل»؛ أعجمت الكتاب؛ أي أزلت عجمته. «فعّل»؛ نحو قرّدت البعير؛ أي أزلت قراده.
٥ ـ الاتخاذ	ـ «افتعل»، نحو اختبز الخبزَ؛ أي جعله خبزاً. «تفعّل»،

(١) ابن يعيش. شرح المفصل ٦/٩٤.

(٢) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٨. دار الثقافة. الدار البيضاء ـ المغرب.

نحو توسّد الحجر، تبنى الصبي.

٦ ـ التدرّج ـ «تفعّل»، نحو تجرّع، تفهّم. تفاعل، نحو تزايد، توالى.
«فاعل» نحو والى الصوم

٧ ـ التكثير ـ «فعّل»

٨ ـ الدخول في الزمان أو المكان أو العدد:
ـ «أفعل»؛ نحو أنجد، أصبح، أعشر[1]

٩ ـ الاستحقاق: ـ «أفعل»؛ أحصد الزرع؛ أي استحق الحصاد.

١٠ ـ التعريض: ـ «أفعل»؛ نحو أبعت الفرس؛ أي عرّضته للبيع.

١١ ـ التوجه إلى الشيء: ـ «فعّل»؛ نحو شرق، كوّف.

١٢ ـ الاجتهاد في الطلب والتصرف: ـ «افتعل»؛ اجتهد، اكتسب.

وهناك دلالات أخرى كثيرة، اكتفينا بالسابق منها؛ لنستدل بها على أن دلالة الصيغة في الأفعال المزيدة تعدّ ضابطاً مهماً يصاغ الفعل، اعتماداً عليها، على أبنية محددة مخصوصة.

٦ ـ الاختصاص في الدلالة:

نجد في العربية أبنية كثيرة تصاغ على هيئة مخصوصة للدلالة على معنى عام كلّي؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها من المشتقات؛ فهذه كلها لها أبنية محددة، وصيغ ثابتة تصاغ عليها إلا أننا نجد أحياناً بعض الكلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة في العربية؛ لأنها لا يراد منها الدلالة العامة الموضوعة لها تلك الأبنية؛ وإنما يقصد بها معانٍ مخصوصةٌ، ودلالاتٌ تنحصر في أمورٍ معينةٍ تعارفوا عليها:

ـ فاسم المكان، مثلاً، يصاغ على مَفْعَل إذا كان من الثلاثي مفتوح العين أو مضمومها، وعلى مفعِل إذا كان من الثلاثي مكسور العين؛ ليدل على المكان الذي وقع فيه الفعل من غير أن يختص بموضع دون موضع فإذا اختصّ في دلالته على موضعٍ معينٍ خالف تلك الهيئة، وجاء على بناء آخر؛ لذلك قالوا المسجد؛ لأنك «جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل كما في سائر أسماء المواضع»[2]، وكذلك قولك: المُكْحُلة

---

(١) أنجد: دخل نجد. أصبح: دخل في الصبح، أعشر: دخل في العشرة. انظر: لسان العرب (مادة: صبح، ومادة: عشر).

(٢) الرضيّ. . شرح الشافية ١/١٨٣.

والمحْلَب، والميسَم. «لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل»[1] ومن ذلك أيضاً «ما جاء مضموماً نحو المقبرُة والمشرُقة والمشرُبة للغرفة فهي أسماء؛ فالمقبُرة اسم لموضع القبور وليس لمكان الفعل، والمشرُقة اسم للموضع الذي يقع فيه التشريق، وكذلك المشرُبة اسم للغرفة، ولو أريد لمكان الفعل لقيل المقبَرة والمشرَقة والمشرَبة بالفتح»[2]، فعندما اختصت الكلمة بموضع معين جاءت على هيئة مخالفة لهيئة اسم المكان المعروف في العربية بالصيغتين السابقتين.

ـ ونلحظ الاختصـاص في الدلالة، أيضاً، في بعض الصفات؛ إذ تختص بعض الصفات بدلالات محددة مما يؤدي إلى خروجها عن قانون الباب الذي هي منه؛ «كراكب المختص براكب البعير. . ، وفارس المختص براكب الفرس، وراع المختص برعي نحو مخصوص، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم»[3] لذلك نراهم يجمعونها كما يجمعون الأسماء فيقولون فيها: رعاء، وفرسان، وركبان؛ لأنها لما اختصت بموصوف معين قاربت الأسماء، فجمعت جمع تكسير، إذ الأصل في الصفات أن تجمع بالواو والنون، وهذا أمر سنعرض له فيما بعد.

والاختصاص في الصفة يقربها من حيز الأسماء ويبعدها عن الأفعال لذلك قالوا في جمع الذبيحة، والضحية، والنطيحة؛ : ذبائح، وضحايا، ونطائح، فلم يجمعوها على «فَعْلى» كما هو الحال في هذا الباب «لأن الذبيحة ليس بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذا الأكيلة، ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمّى الخبز والبقل أكيلة إذا أكل، بل الأكيلة مختصٌّ بالشـاة، وكـذا الضحيّةُ مختصٌّ بالنعم، والرمية بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه»[4] وهكذا نرى أن بعض الأبنية يصاغ على هيئة تخالف قواعدهم لاختصاصه في المعنى «فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما»[5]

---

(١) سيبويه ٤/٩٠ ـ ٩١.

(٢) انظر: ابن يعيش. . شرح المفصل ٦/١٠٩.

(٣) الرضيّ. . شرح الشافية ٢/١٥٢.

(٤) الرضيّ. . شرح الشافية ٢/١٤٢ ـ ١٤٣.

(٥) سيبويه ٢/١٠٢.

ثانياً: الخفة والكثرة

إنّ تعويلَ النحاة على الخفّة والثّقل، في تفسير العديد من الظواهر اللغويّة أمرٌ لا ينكره باحث؛ فقد كان لهذين المصطلحين دورانٌ ملحوظٌ فيما صنفوا وأصّلوا «حتى إن ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى أنه **إذا تَعَذّرَ عليكَ الاعْتلالُ بأمرٍ آخرَ جَنَحْتَ إلى طريق الاسْتخْفاف والاسْتثْقال فإنكَ لا تَعدَمُ هناك مذهباً تَسْلُكُهُ ومَأمّاً تَتَوَرّدُه**، وهذا الموقف هو في حد ذاته دليل على مدى شمول هاتين العلتين. وإن المتتبع لمواطن إحالة النحاة عليهما يلاحظ فعلاً أنهما وراء معطيات متعددة متنوعة بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه، فمنها ما هو من مجال الأصوات، ومنها ما هو من مجال الصيغ، ومنها أخيراً ما هو من حيز التركيب»[1]، ويذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك؛ إذ يقول، وهو يتحدث عن العلل مفسراً قولاً أورده لابن السراج: «وهذا الذي قدمناه آنفاً هو الذي عناه أبو بكر، رحمه الله، بقوله: قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدم بعضها لم تكن علة. قال: ويكون، أيضاً، عكس هذا، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة. أما الأول فإنه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكون كلها علة، وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستثقل. وهو أصل الأصول في هذا الحديث»[2]، أما الكثرةُ فقد اقترنت في كثير من المواضع بمصطلح الخفة، وبخاصةٍ في مجال صوغ الأبنية الذي نحن فيه؛ لذا رأينا أن نجمعهما في ضابط واحد لتتضح الصورة، وتُحكم القضية. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن معظم تفسيرات النحاة التي اتكئوا فيها على ضابط الخفة، وما يقابله من الثقل «يتجلى فيها البحث عن التماس الاقتصاد في المجهود المبذول أثناء التلفظ»[3]، وهذا أمر تعرفه الدراسات اللغوية الحديثة، وتعتمده في وصف العديد من الظواهر اللغوية، وبخاصة ما يتعلق منها بالأصوات والأبنية؛ إذ «يوجد اتجاهٌ من المتكلمين أن يحاولوا تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد، وهذا هو السبب في أن المتكلمين يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها»[4]، وقد عبّر ابن جني عن مثل هذا المعنى، وهو يعلّل ظاهرة القلب في: موسر وموقن، وميزان، وميعاد، معتمداً على مفهوم الخفة والثقل، فقال: «وهذا، كما ترى، أمر يدعو الحسّ إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسيةً

---

(١) عبدالقادر المهيري. . التعليل ونظام اللغة ١٧٨.

(٢) ابن جني. . الخصائص ١/١٦١ - ١٦٢.

(٣) عبدالقادر المهيري. . التعليل ونظام اللغة ١٧٧.

(٤) أحمد مختار عمر. . دراسة الصوت اللغوي ٣١٩. عالم الكتب. القاهرة. ط٢. ١٩٨١م.

طبيعيةً، فناهيك بها، ولا معدل بك عنها»[1]، ثم إن اعتماد الخفة ضابطاً في صوغ الأبنية في العربية يتجلى في ثلاث صور: اثنتان منهما نعرض لهما خلال هذا المبحث، ونرجىء البحث في الثالثة إلى الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله.

الأولى ـ تتمثل في إهمال البنية تماماً.

والثانية ـ تتمثل في العدول عن بنية ما إلى بنية أخرى؛ كالعدول عن «أفْعُل» إلى «أفعال» في جمع المعتلّ العين من «فَعْل».

والثالثة ـ تتمثل في تغيير يطرأ على البنية فتتحقق به خفة اللفظ وينتفي ثقله؛ وذلك كالحذف والنقل والقلب الخ، وهذه كلها ظواهر تدرس في المستوى الأفقي لموضوع علم الصرف، كما مثّلنا لذلك سابقاً في مبحث «تحديد المصطلحات» وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أننا لن نفصل في عرضنا هنا بين الخفة، أي «مطلب التخفيف» والكثرة أي «كثرة الاستعمال»؛ لتداخلهما واعتماد إحداهما على الأخرى.

أولاً ـ إهمال البنية:

استدل ابن جنّي على أن هذه الظاهرة إنما يرجع فيها إلى مطلب التخفيف في باب «ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية»؛ فهو يقرر أن علل النحويين «أقربُ إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقّهين؛ وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقَل الحال أو خفّتها على النفس»[2]، ويضرب أمثلة على مثل هذه العلل التي يحال الأمر فيها على الحس بإهمال ما أهمل من الأبنية؛ فيقول: «أمّا إهْمال ما أُهْمل، مما تحتمله قسمةُ التركيب في بعض الأصول المُتَصَوّرة، أو المستعملة، فأكثرُهُ متروكٌ للاستثقال، وبقيّتُه مُلْحقَةٌ به، ومُقَفّاةٌ على إثره. فمن ذلك ما رُفضَ استعمالُه لتقارب حروفه؛ نحو سص، وطس، وظث، وثظ، وضش، وشض؛ وهذا حديثٌ واضحٌ لنفور الحسّ عنه، والمشقّة على النفس لتكلّفه. وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك»[3]، ويَضُم إلى المهمل الأبنيةَ التي يمكن أن ينقسم إليها الأصل الواحد، ثلاثياً كان، أو رباعياً، أو خماسياً، عند تقليب حروفه «ذلك أنّ الثلاثيّ يتركّبُ منه ستّةُ أصول؛ نحو: جَعَل، جَلَع، عَجَل، عَلج، لَجَع، لَعَج. والرباعيُّ يتركبُ منه أربعةٌ وعشرون أصلاً؛ ذلك أنك تضربُ

---

(١) ابن جني.. الخصائص ١/ ٤٩، وانظر: عبدالقادر المهيري.. التعليل ونظام اللغة ١٨٤، ١٨٥.

(٢) ابن جنّي.. الخصائص ١/ ٤٨.

(٣) السابق ١/ ٥٤.

الأربعةَ في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمَلُ منها قليلٌ، وهي: عَقْرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر، إن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهملٌ. وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزْرُ، فما ظنُّك بالخماسيِّ على طوله وتقاصُر الفعل الذي هو مئنّةٌ من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قل الخماسي أصلاً. ثم لا تجد أصلاً مما رُكّب منه قد تُصرُف فيه بتغيير نظمه ونَضْده، كما تُصُرّف في باب عقرب، وبرقع؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل، ولا نحو ذلك»[1].

ويضم إليه أيضاً التراكيبَ التي تحتملها قسمة الأصول عند تغيير حركاتها، فيقول «وأمّا ما أورده السائل في أول هذا السؤال، الذي نحن منه على سمْت الجواب، من علة امتناعهم من تحميل الأصل الذي استعملوا بعض مُثُلِه ورفضهم بعضاً، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعلُل، وفَعلل، وفُعلل.. فجوابه نحوُ من الذين قدّمناه: من تحاميهم فيه الاستثقالَ، وذلك أنهم كما حَمَوا أنفسَهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول، من حيث قدمنا وأرَيْنا، كذلك أيضاً توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول؛ من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعياً كان، أو خماسياً، من مثال إلى مثال، في النقص والاختلال، كانتقالك في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب، أعني به حال التقديم والتأخير، لكنّ الثلاثيّ جاء فيه لخفته جميعُ ما تحتمله القسمةُ، وهي الاثناء عشر مثالاً، إلا مثالاً واحداً فإنه رفض أيضاً لما نحن عليه من حديث الاستثقال؛ وهو فِعُل؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم»[2]، فكلما طالت البنية بزيادة عدد حروفها الأصول قلّ التصرف فيها؛ لما يسببه ذلك من الثقل والتكلف، والمشقة على النفس.

فمطلبُ الخفة من الأهمية بمكان بحيث يتوقف عليه استعمال البنية أو إهمالها. لذلك لم يكن لبنات الخمسة فعل، ولم تُكَسَّرْ للجمع «لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله، لأنه أقصى العدد»[3].

ولذلك، أيضاً، امتنع أن يجيء من الأجوف اليائي، أو الناقص اليائي فعُل يفْعُل؛ لأن ذلك يحوجك «إلى قلب الياء ألفاً في الماضي وفي المضارع واواً، نحو يبوع ويرمو، من البيع والرمي،

(١) السابق ١/٦١.

(٢) السابق ١/٦٧ ـ ٦٨.

(٣) سيبويه ٤/٣٠١.

فكنت تنقل من الأخفّ إلى الأثقل»[1]، فمطلبُ التخفيف ضابطٌ قويٌّ لا تصاغ الأبنية على أساسه فقط، بل تهمل تماماً؛ إذا كان استعمالها سيُخرجهم من الخفة إلى الثقل وتكلف المشقة.

ثانياً: العدول عن البنية إلى بنية أخرى:

وهذه وسيلة أخرى، أكثر استعمالاً، يفزعون إليها في محاولاتهم الدائمة لتجنب الاستثقال وطلب الخفـة؛ والأمثلة على ذلك كثيرة متنوعة نعرضها على شكل أقسام مستقلة: كالجموع، والمصادر، والمنسوب، والمصغر، ونرتبها حسب كثرة الأمثلة الواردة فيها.

١ ـ الجموع:

للجمع أبنيةٌ كثيرةٌ، ولها أنواع منها: جمعا السلامة، وجموع التكسير التي تأتي على أوزان مختلفة متنوعة، وكثرة أبنية الجمع تقترن بكثرة استعماله في الكلام؛ وفي ذلك يقول الرضيّ «لما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصَغّر، وهم إليه أحوج؛ كثّروا أبنيةَ الجمع ووسعوها ليكون لهم في كل موضع لفظٌ من الجمع يناسب ذلك الموضع، إذ ربما يُحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن، فقَصْرُهم الجموعَ على أوزانٍ قليلةٍ كالتصغير مَدْعاةٌ إلى الحرَج، بخلاف المصغّر، ثم لما كانت أبنيةُ المصغّر قليلةً واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً، صاغوها على وزنٍ ثقيلٍ؛ إذ الثقَـلُ مع القلّة مُحْتَمَـلٌ»[2]، فكلما كَثُر استعمالُ الكلمة زادت أوزانُها المتاحة وخفت، وكلما قلّ استعمالُها حُصرَتْ أوزانُها في عدد قليل؛ فكأن الصور أو الهيئات التي تأتي عليها الكلمة تتناسب مع استعمالها في الكلام؛ لذلك وقع الفصل بين جموع القلة والكثرة في الثـلاثي دون الـربـاعي والخمـاسي «لخفّة لفْظه وكثرة دوره؛ إذ الكلمة إذا كثُرتْ كثُرَ التصرّفُ فيها»[3]، ولذلك، أيضاً كثر الشاذُّ في أبنية الثلاثي دون أخويه[4]، حتى في أبنية الثلاثي نفسه كثر التصـرف في بناء دون بناء، وكان الضابط في ذلك، أيضاً، خفة اللفظ وكثرة استعماله؛ ففَعْل وفعْـل، مثـلاً، لمـا كثُروا في كلامهم «تُصُرّف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي»[5]، أما فَعل فإنهم يكسرونه على أفعال لا يكادون يجاوزونه إلى بناء آخر ككَبد وأكباد، وفَخذ وأفْخاذ، ونمر وأنمار «وذلك من قبل أن فَعلاً أقل من فَعْل بكثير. . . والبناء إذا كثر توسعوا في جمعه»[6].

---

(١) الرضيّ. . شرح الشافية ١/٧٦. وانظر: ابن جنّي. . المنصف ١/٢٤٤.

(٢) الرضيّ. . شرح الشافية ١/١٩٣.

(٣) ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/١١.

(٤) السابق ٥/١٥.

(٥) الرضيّ. . شرح الشافية ٢/٤٩.

(٦) ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/١٨.

وهكذا نجد أن الخفة إذا تحققت في البنية أدت إلى كثرة التصرف فيها، فالخفة هنا متحققة أصلاً، وهي سبب موجود أدّى إلى نتيجةٍ ترتبت عليه؛ وهي كثرة التصرف. وأمام هذا: كيف تؤدي الخفة إلى العدول عن بنية إلى بنية أخرى؟ إن ذلك يحدث عندما تكون الخفة غير متحققة في الحدث اللغوي، فهي مطلب يسعى المتكلم لتحقيقه، ويحدث ذلك، عادة، عندما تتصف بنية ما بالثقل، وتُكلّف الناطق بها مشقة وجهداً، حينئذ يُعْدَل عنها إلى بنيةٍ أخرى يتحقق فيها ذلك المطلب الضروري. وهكذا يصبح للخفة تأثيران؛ أحدهما ناتج عن تحققها، والآخر ناتج عن السعي لتحقيقها.

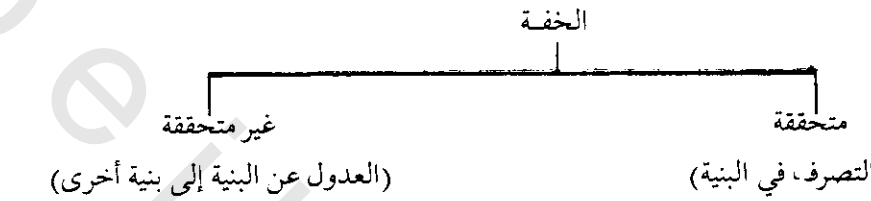

ـ فالاسم الرباعي يكسر على لفظ واحد فقط، وهو مفاعل، «وإنما اختاروا هذا البناءَ لخفّته؛ وذلك أنه لما كثُرَت حروفُ الرباعيّ فطال وثَقُل وجب طلبُ الخفّة له؛ ولما ذكرناه من ثقله كان الرباعي في الكلام أقلَّ من الثلاثي ولزم جمعُه طريقةً واحدةً ولم يزد في مثال تكسيره إلاّ زيادة واحـدة، هرباً من الثقل، واختاروا أخف حروف اللين وهي الألف، وفتحوا أوله لخفة الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير لأن الألف في التكسير وسيلة ياء التصغير»[1]، ولم يفرقوا في ذلك بين الاسم والصفة، فكما قالوا في جمع جَعْفَر وثَعْلَب: جَعافر وثَعالب، قالوا في جمع سَلهَب وصَقْعَب، وكـلاهما بمعنى الطويل، سَلاهب وصَقاعب «وذلك أنهم إذا استثقلوا الاسم وراموا تخفيفه فَلأنْ يخفّفوا الصفة لثقلها بتضمنها ضمير الموصوف كان ذلك أولى»[2]، فهم لا يكتفون باعتبار الثقل اللفظي، بل يجاوزونه إلى الثقل المعنوي.

ـ ومن ذلك، أيضاً، جمع فعيل؛ فإنه يجمع على أفْعلة، وفُعُل، كقفيز وأقْفزة، وكثيب وكُثُب. هذا إذا لم يكن مضاعفاً أو معتلاً. فإن كان كذلك عدل عن هذين البناءين إلى بناء آخر، وهو أفْعلاء؛ «كراهية أن تَعْتَور الحركاتُ حروف اللين أو يذهب التشديد فيها فيضاعف الحرف وإنما وقع الإدغام تخفيفاً. فالمضاعف نحو شديد وأشداء، وعزيز وأعزاء.. ويكون الوصف في ذلك كالاسم»[3].

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/٣٩.

(٢) السابق ٥/٣٩.

(٣) المبرّد.. المقتضب ٢/٢٠٩ ـ ٢١٠.

ـ وكـذلـك جمع فَعْل؛ فإنه يجمع على أفْعُل، وأفعال في القلة، وعلى فعال، وفُعول في الكثرة، فإن كان معتل العين بالياء أو الواو اقتصر في جمعه لأدنى العدد على أفعال، كقولنا: سوْط وأسواط، وثوْب وأثْواب، وبَيْت وأبْيات، وخَيْط وأخْياط؛ ولم يبنوه على أفعُل كراهيةً للضمة على الواو أو الياء، فهي ثقيلة. وفي جمع الكثرة يبنى الأجوف اليائي على فُعول، ويبنى الأجوف الواوي على فعال، كقولنا في اليائي قيود، وبيوت، وخيوط. وفي الواوي ثياب، وسياط؛ وذلك لأن فُعول في الواوي مستثقلة لمكان الواو والضمة التي قبلها، فاقتصر فيه على فعال، وبني اليائي على فعول لئلا يلتبس بالواو إذ الواو تصير ياء في «فعول»[1].

ـ وأحياناً يقتصرون في بعض الأبنية على بناء الكثرة؛ من ذلك اجتزاؤهم بفعَل، وهو جمع كثرة، عن جمع المؤنث السالم، وهو جمع قلة، في جمع فعْلة وفُعْلة، ومع ذلك فثلاث كسَر أقوى من ثلاث غُرَف «لأن جمع فُعْلة مضموم الفاء بالألف والتاء أكثر من جمع فعْلة بكسر الفاء بهما، فغُـرُفـات أكثـر من كسـرات؛ وذلك من قبل أن التقاء الكسرتين في كلمة واحدة أقل من التقاء الضمتين، ولذلك قل باب إبل وإطل وكثر باب طُنُب وجُنُب، والمعتل اللام بهذه المنزلة قالوا لحية ولحىً وفرْية وفرىً ورشوة ورشىً، ولا يكادون يجمعونه بالألف والتاء؛ لأنه كان يلزم كسر ثانية فيقال رشوات، وإذا كرهوا اجتماع الكسرتين في الصحيح كانوا له في المعتل أكره»[2].

٢ ـ المنسوب:

وردت في باب النسب بعض الأمثلة الدالة على تجنب الثقل، وتحري الخفة:

ـ فمن المعروف أننا إذا نسبنا إلى فَعيلة حذفنا الياء كقولنا في حنيفة حَنَفيّ، وفي ربيعة رَبَعيّ، وفي جَذيمة جَذَميّ، فإذا كانت مشدّدة العين أو معتلّة تركوا حذفها، يقول سيبويه في ذلك: «وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف؛ لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تَنَكّبوا التقاءَ الدالين وسائر هذا من الحروف. قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف؛ لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَـل، ألا ترى أن فَعَـل من هذا البـاب العَيْنُ فيه ساكنـةٌ والألف مبـدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حَويزيٌّ»[3].

ـ ومن ذلك النسب إلى المركب المزجيّ، والمركب الإضافي؛ فلا بد عند الإضافة إليهما من

---

(١) انـظر: سيبـويه ٣/٥٨٦ ـ ٥٨٧، والمبرد. . المقتضب ٢/١٩٨، والأنباري. . أسرار العربية ٣٥ ـ ٣٥١، والرضيّ. . شرح الشافية ٢/٩٠.

(٢) ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/٢٣، وانظر: سيبويه ٣/٥٨١.

(٣) سيبويه ٣/٣٣٩.

حذف أحد الجزأين؛ «كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب»[1] أو الإضافة.

ـ والمنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسور الوسط وجب فتح عينه في النسب؛ «وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أي الثلاثية المجردة من الزوائد، أو أكثرها على غاية من الثقل»[2]، فلذلك عُدلَ عن الكسر الذي هو الأصل إلى الفتح مخافةَ الوقوع في الاستثقال.

٣ ـ المصادر:

يتجلى دور ضابط الخفة في صوغ المصادر من الأفعال في المعتلة منها؛ فقد وردت في كتاب سيبويه بعض الأمثلة التي يتبين فيها عدول العرب عن بعض صيغ مصادر المعتل إلى صيغ أخرى ابتغاء الخفة، وكراهية بذل جهد أكثر في النطق بالمصادر المعدول عنها؛ فمعظم هذه المصادر يتوالى فيها من الأصوات ما يكلف الناطق بها مشقة وجهداً كبيراً. من ذلك، مثلاً، ما أورده سيبويه من مصادر الأجوف اليائي والواوي من الأفعال؛ إذ يقول: «وقالوا: زُرْتُه زِيَارَةً، وعُدْتُه عيادةً، وحُكْتُه حياكةً، كأنهم أرادو الفُعُول ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات»[3] وقال أيضاً: «وقالوا: نَاح يَنُوح نيَاحة، وعَاف يَعيف عيافة، وقَاف يَقُوف قيافة فراراً من الفُعُول. وقالوا: صَاح صياحاً، وغَابت الشمس غياباً، كراهيةً للفعول في بنات الياء، كما كرهوا في بنات الواو. وقالوا دَام يَدُوم دَواماً وهو دَائم، وزَال يَزُول زوالاً وهو زائل، ورَاح يروح رَواحاً وهو رائح؛ كراهية للفُعول. وقالوا حاضت حَيْضاً، وصامت صَوْماً، وحال حَوْلاً؛ كراهية للفعول..»[4].

وأورد أمثلة من الناقص اليائي والواوي، وذلك في قوله: «وقالوا: نَمى يَنْمي نَماءً، وبَدا يَبْدو بَداءً، ونَثا يَنْثو نَثاء، وقَضى يَقْضي قَضَاء. وإنما كثر الفعال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثبات والذهاب. فهذا نظير للمعتل»[5].

٤ ـ اسما الزمان والمكان:

يصاغ اسما الزمان والمكان على وزن الفعل المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً؛ فإن كان الفعل على فَعَل يفعِل جاء اسم الزمان، واسم المكان منه على مَفْعِلَ كضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرِباً،

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ٢/٧٢.

(٢) السابق ٢/١٨.

(٣) سيبويه ٤/٤٩.

(٤) السابق ٤/٥١ ـ ٥٢.

(٥) السابق ٤/٤٧.

وجَلَسَ يَجْلسُ مَجْلساً، وغَرَبَ يَغْرب مَغْرباً. . الخ. وإن كان المضارع على يفْعَل جاء اسم الزمان والمكان مفتوحاً كفعله كقولنا شَربَ يَشْرَب مَشْرَباً، ولَبسَ يَلْبَس مَلْبَساً. . الخ. ولكن إن كان الفعل على يفْعُل فإنّ اسم الزمان وبمكان لا يأتي عليه؛ إذ ليس في كلامهم مَفْعُل «فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكـان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه اخفهما. وذلك قولك: قتَل يَقْتُل وهذا المقْتَل. وقـالـوا: يقوم وهذا المقام. وقالوا: أكره مقالَ الناس وملامَهم. وقالوا: الملامة والمقالة فأنثوا. وقالوا: المرَدُّ والمكَرُّ، يريدون الردّ والكرور. وقالوا: المدعاة والمأدَبة، إنما يريدون الدعاء إلى الطعام»[1].

فمطلب الخفة، هنا، أثر في إيثارهم صيغة مَفْعَل على مفعِل؛ إذ الأولى أخف من الثانية، فهي أوْلى بالاستعمال من أختها.

ثالثاً: المشابهة

تُعَدُّ «المشابهة» أصلاً مهماً من الأصول العامة التي صدر عنها النحاة؛ فقد عوّلوا عليها في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوها ضابطاً رئيساً يضبط عدداً من الظواهر اللغوية في العربية، سواء كان ذلك في المستوى الصرفي كصوغ الأبنية الذي نبحث فيه، أو في المستوى النحوي كعمل المشتقات، والممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء؛ إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيراً منطقياً مقبولاً يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها، ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية داخل التراكيب.

ويقوم مفهوم «المشابهة» على وجود شيئين يشتركان في بعض الوجوه، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر.

وقد احتفل النحاة بهذا الضابط، ورأوه أمراً بدهياً تفرضه طبيعة العربية، وحكمة الناطقين بها؛ لذلك يقول ابن جني «فهذا مَذْهَبٌ مُطَّردٌ في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاورتهم ومخاطباتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»[2] وليس كلّ اشتراك بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر؛ فذلك مرهونٌ بقوة الشبه بينهما؛ فالشبه «إذا قَوي أوْجَبَ الحُكْمَ وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبُه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف، فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى

---

(١) السابق ٤/٩٠.

(٢) ابن جني. . المنصف ١/١٩١.

فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه، لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون سائرها، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل»[1].

فالمشابهةُ، على هذا، درجاتٌ؛ فكلما قوي الشبه بين الطرفين أخذ أحدهما حكم الآخر، وقد لا يقتصر الأمر على ذلك بل قد يجاوزه إلى أن يأخذ كل طرف ما لأخيه «وهذا عادةٌ للعرب مألوفةٌ، وسُنّةٌ مسلوكةٌ: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذَ منه حكماً من أحكام صاحبه؛ عمادةً لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه؟»[2].

ولم يكتف النحاة باعتماد المشابهة في تفسير الظواهر وتعليلها، بل لجؤوا كذلك إلى مفهوم المخالفة وبنوا عليه أحكاماً كثيرة؛ فالشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره[3]، إلّا أننا سنقتصر على ضابط المشابهة ـ هنا ـ ولن نتطرق إلى ضابط المخالفة؛ لأننا وجدنا أن الأحكام التي اعتمدت مفهوم المخالفة تتعلق جميعها بنظام الإعراب، والقول بالعمل، أما فيما يتصل بصوغ الأبنية فلم نجد شيئاً يعتمد المخالفة في ضبط صوغ الكلمات وبنائها.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المشابهة يتصل اتصالاً وثيقاً بمقولة الأصل والفرع التي قال بها النحاة؛ فالمشبه به الأصل والمشبه الفرع، وقد بنوا على ذلك حكماً بأن الفروع لا بد أن تنحط درجة عن الأصول، إلّا أن هذه المقولة يبرز دورها، أيضاً، في مواضع أخرى غير هذا الموضع الـذي نحن فيه؛ كالقـول بالعمل؛ فاسم الفاعل، مثلاً، ينصب المفعول لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، ولكنه لا يساويه من جميع الأوجه، لذلك قال البصريون بوجوب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غَيْر مَنْ هُوَ لَهُ؛ لأنه إذا «ثبت أن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل فلا شك أن المشبّهَ بالشيء يكون أضْعَفَ منه في ذلك الشيء، فلو قلنا إنه يتحمّل الضميرَ في كل حالة، إذا جرى على مَنْ هو له وإذا جرى على غَيْر مَنْ هُوَ لَهُ، لأدّى ذلك إلى التسْوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تَنْحَطُّ عن درجة الأصول»[4].

وبناء على ما سبق فإننا سنعتمد ضابط المشابهة في تفسير صوغ بعض الأبنية دون أن نربط ذلـك بمقولة الأصل والفرع؛ لأن هذه المقولة تقوم على تفسير الظواهر المتعلقة بعمل العناصر

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصّل ١/٥٨، وانظر: السيوطي.. الأشباه والنظائر ٢/١٩٢. تحقيق عبدالعال سالم مكرم مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٥م.

(٢) ابن جني.. الخصائص ١/٦٣.

(٣) انظر: الأنباري.. الإنصاف ٢/٥٤٢. وابن جني.. المنصف ١/٦٩.

(٤) الأنباري.. الإنصاف ١/٥٩ ـ ٦٠.

بعضها في بعض، ولا ترتبط بعملية صوغ الكلمات في المستوى الصرفي. فالمشابهة في هذا المستوى تقوم على وجود بنيتين تتشابهان في شيء ما، فينتج عن ذلك أن تصاغ إحداهما كما تصاغ الأخرى.

والمشابهة بين الأبنية إما إن تكون في المبنى، أو في المعنى، أو فيهما معاً:

ـ فمن المشابهة في المبنى:

جمعهم فَعال، وفِعال، وفُعال، وفَعيل، وفَعول على بناء واحد في القلة وهو (أفْعلَة): كقولهم: غَزال وأغْزلَة، وكساء وأكسية، وغُراب وأغْربَة، وكَثيب وأكْثبَة، وعَمُود وأعْمدة «لأنها مستوية في أنها من الثلاثة، وأن ثالثها حرف لين»[1].

ـ ومن المشابهة في المعنى:

جمعهم «فِعْل» على فِعْلان؛ نحو قِنْو وقِنْوان، وصِنْو وصِنْوان، وخِشْف وخِشفان، ورِئْد ورِئْدان؛ «وذلك أن فعْلاً وفَعَلاً اعتقبا على المعنى الواحد؛ نحو بدل وبَدَل، وشِبْه وشَبَه، ومِثْل ومَثَل. فكما كسروا فَعَلاً على فعْلان كشَبَث وشِبْثان، وخَرَب وخربان، ومن المعتل تاج وتيجان، وقاع وقيعان، كذلك كسروا أيضاً فعْلاً على فعلان»[2].

ـ ومن المشابهة في المبنى والمعنى:

ما جاء جمعه على لفظ مفرد حملاً له على لفظ آخر يشابهه في مبناه ويعاقبه في معناه؛ فقد «يتفق لفظُ الحروف ويختلف معناها، وذلك نحو قولهم: درعٌ دلاصٌ، وأدرعٌ دلاصٌ، وناقةٌ هجانٌ، ونوقٌ هجانٌ، فالألف في دلاص في الواحد بمنزلة الألف في ناقة كناز، وامرأة ضناك، والألف في دلاص في الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف؛ وذلك لأن العرب كسرت فعالاً على فعال، كما كسرت فعيلاً على فعال؛ نحو كريم وكرام، ولئيم ولئام. وعذُرها في ذلك أن فَعيلاً أخت فعال؛ ألا ترى أن كل واحدٍ منهما ثلاثيُّ الأصل، وثالثه حرفُ لينٍ، وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد، نحو كَليب وكلاب، وعَبيد وعباد»[3]، ويستدل سيبويه على أن دلاصاً وهجاناً جمعٌ لدلاصٍ وهجانٍ أن العرب تقول دلاصان وهجانان؛ فلو كان على مذهب المصدر الذي تستوي فيه التثنية والجمع لكان لا يثنى.

ومثله أيضاً قولهم فُعْل في جمع «فُعْل» «من حيثُ كانت فُعْل تعاقب فَعَلا على المعنى الواحد، نحو الشغْل والشَغَل، والبُخْل والبَخَل.. فَعَل مما يكسر على فُعْل، كأسَد وأسْد..، وكما

(١) المبرد.. المقتضب ٢/٢١٢.
(٢) ابن جني.. الخصائص ٢/١٠١.
(٣) السابق ٢/٩٤.

كسروا فَعَلاً على فُعْل، وكانت فُعْل وفَعَل معتقبتين على المعنى الواحد كعُجم وعَجَم وبابه جاز أيضاً أن يكسر فُعْل على فُعْل»[1].

وكما قلنا سابقاً إن المشابهة درجات فعلى حسب قوة الشبه يكون انتقال الحكم من أحد الطرفين إلى الآخر، لذلك كان الأصل في الصفات ألا تكسر «لمشابهتها الأفعال، وعملُها عملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء؛ لأنه فرعه، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر وليس في التكسير ذلك»[2]، ولكنهم، مع ذلك كسروا بعض الصفات؛ «لكونها أسماء كالجوامد، وإن شابهت الفعل»[3] وراعوا في تكسيرها قوة الشبه بينها وبين الفعل؛ فتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثي؛ لأن شبهه بالفعل أقوى من شبهها به، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم الفاعل من غير الثلاثي؛ لأن شبه الأخير بفعله المضارع أقوى من شبه الأول. وهكذا تتحكم درجة الشبه في وجوب الحكم، وسعة تطبيقه.

ومن تكسير الصفات جمع فاعل على فَعْلى كهالك وهلكى، جاؤوا به على مثال فعيل الذي بمعنى مفعول كجَريح وجَرْحى، وصَريع وصَرْعى، وقتيل وقَتْلى «وقال الخليل: إنما قالوا مرضى، وهلكى، وموتى، وجربى، وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يُبْتَلَوْن به، وأُدْخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى. وقد قالوا هُلاك وهالكون فجاؤوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي المعنى. وهو على هذا أكثر في الكلام. ألا ترى أنهم قالوا: دامر ودُمَّار ودامرون، . . فهذا يجري مجرى هذا, إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى»[4].

ولشدّة تعويلهم على المشابهة بين الأبنية؛ لم يكتفوا بملاحظة الشبه بين طرفين واتخاذه ضابطاً في صوغ أحدهما، بل تجاوزوا ذلك إلى إدخال طرف ثالث، يكون المشبه واسطة بينه وبين المشبه به. فكأن المشبه ينتقل إلى مشبه به، فتتسع الدائرة لتشمل أكثر من بنيتين، ولعل ذلك يتضح في الشكل التالي:

---

(١) السابق ٢/١٠٠.

(٢) الرضيّ. . شرح الشافية ٢/١١٦.

(٣) السابق: الموضع نفسه.

(٤) سيبويه ٣/٦٤٩.

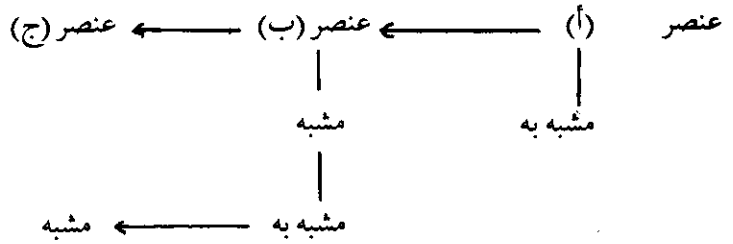

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يقرره سيبويه أن فَعْلان لا يجمع بالواو والنون كما لا يجمع أفعل «وذلك لأن مؤنثه لم تجىء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه، نحو فَعول. لا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون. فكذلك أمر فَعْلان وفَعْلى، وأفْعَـل وفَعْـلاء، إلا أن يضـطر شاعر»[1]، ففعلان يكسر على فعال كعَجْلان وعجَال، وعَطْشان وعطاش، وغَرْثان وغراث. ثم إنهم حملوا ما تلحق مؤنثه الهاء على فعلان، فجعلوه مثله، فقالوا نَدْمانة ونَدْمان وندام، وخَمْصانة وخَمصان وخماص، ثم جاوزوا فحملوا الاسم على الصفة فقالوا سراح وضباع في جمع سرحان وضبعان فهم «**مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء**»[2].

وأوضح من ذلك ما أورده ابن جنى في الخصائص في «باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم».

فمنـه «قولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو؛ وذلك نحو حَمْراويّ، وصَفْراويّ، وعَشْراويّ. وإنما قُلبَتْ الهمزةُ فيه ولم تُقَر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشواً. فمضى هذا على هذا لا يختلفُ.

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى علباء: علباويّ، وإلى حرباء: حرباويّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزةَ حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراويّ لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها، لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء. ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء، وقضاء: كساويّ، وقضاويّ؛ فأبدلوا الهمزة واوا، حملاً لها على همزة علباء؛ من حيث كانت همزة كساء، وقضاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث؛ فهذه علة غير الأولى؛ ألا تراك

---

(١) سيبويه ٣/ ٦٤٥.

(٢) السابق ٣/ ٦٤٦.

لم تبدل همزة علباء واواً في علباوي لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث؟»[1].

رابعاً: أمن اللبس

يُعَدّ «أمن اللبس» من الضوابط التي يحتكم إليها أحياناً في صوغ الأبنية، ويبرز دوره غالباً عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبانٍ متطابقة تمثل مجموعات مختلفة (اسم، صفة/ اسم، فعل). مما يجعل التمييز بينها صعباً، فيتجاوزْ عن تلك القواعد إلى غيرها، ليؤمن اللبس، ويحصل التمييز بين الأبنية. وأمن اللبس ضابط عام، تحتكم إليه اللغة في جميع مستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. وقد عبّر ابن مالك عن ذلك أدق تعبير حين قال في ألفيته: «وإن بشكل خيف لبس يجتنب» وعلى المستوى الصرفي، فإن هذا الضابط المعنوي، إن صح التعبير، يعد أساساً مهماً، تراعيه اللغة، وترجع إليه، في صوغ مبانيها المختلفة، ويتضح اعتماد هذا الضابط من خلال وسيلتين:

١ ـ العدول عن البنية المُلْبسة إلى بنيةٍ أخرى يؤمن معها اللبس.
٢ ـ اللجوء إلى بعض التغييرات الصوتية التي يتحقق معها أمن اللبس.

وسنتناول الوسيلة الأولى هنا، ونرجىء الحديث عن الوسيلة الثانية إلى الفصل الثاني، كما فعلنا في ضابط الخفة والكثرة.

فمن الصور التي يبرز فيها عدول اللغة عن بعض المباني الملبسة إلى مبان غيرها:

١ ـ الفعل المبني للمجهول:

يصاغ الفعل المبني للمجهول وفق قواعد معينة تغير بواسطتها صيغة الفعل المبني للمعلوم «يضم أوله مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع»[2]، فينتج عن ذلك بناء جديد، يسند إليه نائب الفاعل؛ مما يترتب على هذا الصوْغ التمييز بين الفاعل ونائبه، ولو لم تغير صيغة الفعل «لالتبس المفعولُ المرفوعُ لقيامه مقام الفاعل بالفاعل»[3].

وكذلك إن كانت البنية الناتجة عن صوغ الفعل المبني للمجهول تسبب لبساً عدل عنها إلى غيرها، كما هو الحال في إسناد الفعل الأجوف اليائي إلى ضمير المتكلم أو المخاطب. إذ يعدل

---

(١) ابن جني.. الخصائص ١/٢١٣ ـ ٢١٤.
(٢) ابن هشام.. شرح شذور الذهب ٢٠٧.
(٣) ابن الحاجب.. شرح الكافية ٢/٢٧٠.

عن كسر فائه إلى ضمها أو إشمامها، كما في قولنا: بُعْت البضاعة، وفي الفعل الواوي العين؛ إذ يجتنب ضمه، ويعدل عنه إلى الكسر أو الإشمام.

٢ ـ جمع التكسير:

١ ـ يشترك الاسم والصفة في صيغة «فاعل»؛ فالاسم مثل خاتم وحاجر وتابل.. الخ، والصفة مثل ضارب وكاتب وصابر.. الخ أما الاسم فيجمع على «فواعل» كما ذكرنا آنفاً، وأما النعت فلا يكون فيه هذا الجمع، لأن له مؤنثاً يجمع عليه، «فكرهوا التباس البنائين؛ إذ لو قالوا ضوارب وكواتب لم يعلم أجمع فاعل هو أم جمع فاعلة»[١]، فالأصل فيه أن يجمع جمعاً سالماً، وإن أريد تكسير المذكر فإنه يكون على (فُعّل) وعلى (فُعَّال) كصُيّم، وشُهَّد، وكُتَّاب وضرّاب[٢].

إلا أنه جاء في ألفاظ قليلة، فقالوا فوارس في جمع فارس، قال الشاعر[٣]:

فَدَتْ نفسي وما ملكتْ يميني فوارس صدَّقتْ فيهم ظُنُوني
فوارسَ لا يَمَلُّون المنايا إذا دارَت رحى الحرب الزبون

وذلك «لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجل، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا فواعل»[٤]. وكذلك قالوا «هالك في الهوالك»، لأنه مثل مستعمل، والأمثال تجري على لفظ واحد[٥].

٢ ـ يشترك الاسم والصفة في صيغة «فَعْلة» أيضاً، فاتجهت العربية إلى التمييز بين جمعهما، فالاسم يجمع على «فَعَلات»، بفتح العين، كقصْعة وقَصَعات، وجفْنة وجَفَنات، قال حسان بن ثابت[٦]:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضحى وأسْيافُنا يَقْطُرنَ من نجدَةٍ دما

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/٥٥.

(٢) انظر: المبرد.. المقتضب ٢/٢١٨.

(٣) البيت لأبي الغول الطهويّ، وهو من شواهد الخزانة ٦/٤٣٣ وابن يعيش في شرح المفصل ٥ ـ ٥٥، وهو في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٧. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة حجازي ـ القاهرة. والزبون: الناقة التي تدفع حالبها، شبه الحرب بها لشدة هولها.

(٤) سيبويه ٣/٦١٤.

(٥) انظر: المبرد.. المقتضب ٢/٢١٨.

(٦) من شواهد الخزانة ٨/١٠٦. والمقتضب ٢/١٨٨. وانظر: ديوان حسّان بن ثابت ٢١٩. شرح عبد أ. مهنا دار الكتب العلمية. بيروت. ط١ ـ ١٩٨٦م.

وطلحة وطلَحات، قال الشاعر[1]:

نَضَّـرَ اللهُ أعـظُمـاً دَفَـنـوهـا بسَـجـسـتـانَ طَلْحَـةَ الـطَّلَحـات

والصفة تجمع على «فَعْلات» بسكون العين، نحو عبلة وعبْلات، وخذْلة وخذْلات. وصعْبة وصعْبات.

ويلاحظ أن العربية تميّز في الاسم بين صحيح العين ومعتلها في هذا الجمع أيضاً، فيجمع معتل العين على فعْلات، بإبقاء العين ساكنة دون تحريك، وقد فسر النحاة ذلك بأن حركة حرف العلة قد تؤدي إلى قلب العين ألفاً، لأن ما قبلها مفتوح، فيقال جازات في جوزة، وباضات في بيضة، فيلتبس هذا البناء بنحو دارة ودارات وقامة وقامات[2]، على الرغم من أن هذيل «كانت تجري المعتل على منهاج غير المعتل، فيقولون في ذلك كله بإتباع العين حركة الفاء المفتوحة، حكماً واحداً غير متعدد تستوي فيه صحة العين واعتلالها وهكذا يجمعون جوزة على جوَزات، ويجمعون بيضة على بَيضات، قال شاعرهم:

أخـو بَيضـات رائـح متـأوب رفـيق بمسـح المنكبين سبـوح»[3]

فالتمييز بين الصفة والاسم في هذا الجمع كان على مستوى العربية الفصحى، وحتى في هذا المستوى فإن التمييز بين الصفة والاسم لا يطرد في جميع الأبنية، لذلك يراه ابن جنيّ ضرباً من الاتساع والتصرف؛ لأن الصفة تشارك الاسم في أبنية كثيرة «لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها»[4]، كما أن السياق له الدور الأكبر في التمييز بين الصفة والاسم عند اتحاد بنيتهما.

٣ ـ يجمع «فَعْل» إذا كان معتل العين على أفعال، إذا أريد به أدنى العدد، أما إذا جاوز ذلك، فإن العربية تميز في جمعه بين الواوي واليائي، فيجمع ما كان من بنات الواو على «فعال» كسَوْط وسياط، وحَـوْض وحياض، وثوْب وثياب، ويجمع ما كان من بنات الياء على «فُعول» كبَيْت

---

(١) من شواهد الخزانة ٤/٤٢٤. وهو لابن قيس الرقيّات. انظر: ديوانه. ٢. تحقيق محمد يوسف نجم. دار صادر. بيروت ١٩٥٨م.

(٢) انظر: ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/٣٠.

(٣) نهاد الموسى. . في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها. مجلة كلية الآداب. الجامعة الأردنية. ع/٤ ج/١ ـ ٢. ١٩٧٣م. ص٦٢ ـ ٨٩. والبيت مجهول القائل. وقد ورد في شرح المفصل ٤/٣٠٦، وعند ابن هشام في أوضح المسالك ٥/٣٠، دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت، وشرح الأشموني ٤/١١٨. ويصف فيه ظليماً شبّه ناقته به في السرعة. وأخو بيضات: أي له بيضات، والرائح: السائر في النهار، والسبوح: الحسن الجري.

(٤) ابن جني. . الخصائص ١/١٣٣ ـ ١٣٤.

وبُيُوت، وشَيْخ وشُيوخ، وقَيْد وقُيود «وغلب فُعول في بنات الياء لئلا تلتبس ببنات الواو، إذ الواو تصير في «فعال» إلى الياء»[1]، وكان اختيار فعال للواوي أخف عليهم من فعول؛ فالضمة مع الياء أخف منها مع الواو[2].

٣ ـ النسب:

١ ـ إذا أردت النسب إلى اسم ما أضفت إليه ياء مشدّدة في آخره، وكسرته، وكان التحرز من اللبس سبباً في تشديد ياء النسب، لئلا تلتبس بياء الإضافة، لذلك يقول المبرد في معرض حديثه عن هذا الباب «اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حيّ أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء مشددة، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم للمتكلم. وذلك قولك: هذا رجل قيسيّ، وبكريّ، وكذلك كل ما نسبته إليه»[3]، بل إنه «لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لئلا يلتبس بالمثنى»[4].

٢ ـ كذلك إذا أدى اتباع قواعد النسب المعروفة إلى إنتاج بنية واحدة للدلالة على معنيين مختلفين، فإنه يعدل عن تلك القواعد، لِيُجْتَنَبَ اللبسُ، ويصبح لكل معنى بنية مخصوصة تدل عليه، يقول سيبويه «فمن ذلك قولهم في الطويل الجمّة: جمّاني، وفي الطويل اللحية: لحياني، وفي الغليظ الرقبة: رقباني. فإن سميت برقبة أو جمة أو لحية، قلت: رقبيّ، ولحييّ، وجميّ، ولحويّ، وذلك لأن المعنى قد تحول، إنما أردت حيث قلت: جمانيّ الطويل الجمة، وحيث قلت: اللحياني الطويل اللحية، فلما لم تعن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى»[5]، وإذا أردت أن تنسب إلى من أتى عليه الدهر قلت: دُهريّ، أما إذ أردت أن تنسب إلى من يرجو الدهر ويخافه قلت: دَهريّ[6] فلا شك أن تعارض الدلالتين أدى إلى هذا التعدد في قواعد صوغ البنية ضمن باب النسب.

٥ ـ كسر نون التثنية وفتح نون الجمع:

يرى النحاة أن تجنب اللبس والرغبة في التمييز بين الأبنية كان وراء كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم. «فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما؟ قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع، لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب، بتثنية الصحيح، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: «رأيت مُصطَفَيْنَ»، و«مررت بمُصطَفَيْن».

---

(١) ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/٣٥.
(٢) انظر: السابق. الموضع نفسه.
(٣) المبرد. . المقتضب ٣/١٣٣.
(٤) ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/١٤٢.
(٥) سيبويه. ٣/٢٨٠.
(٦) انظر: المبرد. . المقتضب ٣/١٤٦.

قال الله تعالى: ﴿وإنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأخْيَارْ﴾، فلفظ: مُصْطَفَيْن كلفظ: زَيْدَيْن، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية»[1].

٦ ـ إعلال الفعل وتصحيح الاسم:

إذا كان الفعل معتل العين بالواو أو الياء، وكانتا مفتوحتين، وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً وجب نقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلهما، وقلبهما ألفاً كما في: أقْوَم (على وزن أفعل) ـــــ أقَام، وأقْوَلْ ـــــ أقال. وهذا أمرٌ اختصت به الأفعال دون الأسماء؛ حتى يُمَيَّزَ الاسمُ من الفعل المتصرف. لذلك نجدهم لا يفرقون بين الأفعال والأسماء الثلاثية فيقلبون العين ألفاً فيهما على حد سواء مثل قال وباع في الأفعال، ودار، وباب، وساق في الأسماء «فإن قال قائل: لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد؟

قيل له: الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلقى حركة عينها على ما قبله، وتُسكّن؛ وهذه لم تلقَ حركة عينها على غيره، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف، فيلتبس بالفعل؛ لأنه لا يدخله خفض، ولا تنوين وما كان على ثلاثة، فالتنوين والخفض فصلٌ بينه وبين الفعل، فقد أمن اللبس»[2].

٧ ـ صوغ المضارع من الفعل الأجوف:

يصاغ المضارع من الأجوف الواوي على «يفْعُل»، ومن الأجوف اليائي على «يفْعل»؛ لئلا يلتبسا فيتم التمييز بينهما، وبذلك يمكن دائماً التمييز بين قال من القول، وقال من المقيل؛ فمضارع الأول «يقول»، ومضارع الثاني «يقيل»، وتصدق هذه القاعدة على الناقص أيضاً؛ فمضارع الناقص الواوي يصاغ على «يفعُل»؛ لتسلم الواو، ومضارع الياء يصاغ على «يفعل»؛ لتسلم الياء؛ نحو غزا يغزو، ورمى يرمي[3]، ويمتد هذا التمييز الى اللفيف المقرون (الأجوف الناقص)؛ ولكنه تمييزُ بنيةٍ لا تمييزُ مادةٍ؛ فما كان على «فَعَل» صيغ مضارعه على «يَفْعل»، وما كان على «فَعل» صيغ مضارعه على «يَفْعَل»، وبهذا التحديد لبنية المضارع في كل واحد منهما نستطيع أن نميز، مثلاً، بين هوى بمعنى سقط، وهوي بمعنى أحب؛ فمضارع الأول يهوي، ومضارع الثاني يهوى[4].

---

(١) الأنباري. . أسرار العربية ٥٥، والآية هي السابعة والأربعون من سورة ص.

(٢) المبرد. . المقتضب ١/١١١.

(٣) انظر: المبرد. . المقتضب ١/١٣٤.

(٤) انظر: الطيب البكوش. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٤٠. نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله. تونس. ط٢ ١٩٨٧م.

المبحث الثالث

وسائل صوغ الأبنية وتغييرها

لكل لغة من اللغات الانسانية وسائلها الخاصة في توليد الألفاظ وتنمية الثروة اللفظية فيها، وتتحدد هذه الوسائل وفق النظم الصرفية لكل لغة؛ فمعلوم أن كل لغة تمتاز عن غيرها بمميزات خاصة تؤثر فيها، وفي تكوين أنظمتها المختلفة، وفي تحديد العلاقات بين عناصرها، وتؤثر أيضاً في الوسائل التي تتخذها اللغة لإنتاج الجديد من مفرداتها، ولقد كشف النظر في اللغات الانسانية من حيث أبنية الكلم فيها ونظمها الصرفية أنها تتمايز إلى ثلاث فصائل:

أولاها: فصيلة اللغات العازلة: وهي اللغات التي تتخذ أبنية الكلم فيها أوضاعاً ثابتة لا تختلف و«موادها الأصلية.. وحدات ثابتة تتكون عادة من مقطع واحد»[1]، تُؤلَّف وفق نظامها النحوي «دون المساس بأية مادة أو لفظة من هذه الألفاظ بتغيير إعرابي أو صرفي أو صوتي»[2].

والثانية: فصيلة اللغات اللاصقة أو الإلصاقية، وهي اللغات التي تنبني ألفاظها من مادة أصلية تتألف من مقطع أو أكثر تبقى ثابتة و«يستعان فيها لتنويع.. الصيغ الصرفية بزوائد مقطعية تلتصق بالمادة الأصلية على صورة سوابق أو لواحق»[3]، وإذا اتخذنا لها مثلاً من اللغة الفرنسية: نجد أننا نستطيع تكوين الثابت (sabl) «الذي نجده في الكلمة: sable = رمل.. الكلمات: sabl-onn iere, sabl-ier, sabl-iere, sabl-on, sabl-onn-er, sable-onn - eux, sable - onn - ier, sabl - er, sabl erie, sabl - eur, sabl eux - كما نستطيع بالسوابق أن نكون الكلمات: des - en - sabl - ement, en - sabl - er, en - sabl - ement, en - sabl - er, des وهذه المفردات جميعها تكون ما يطلق عليه «أسرة الكلمات» إذ إن لها جميعاً «ثابتاً مشتركاً»[4].

والثالثة: فصيلة اللغات المتصرفة أو الاشتقاقية، وهي التي تقوم على مادة أصلية تُحوّر بنيتها

---

(١) حسن ظاظا. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة ١٥١. دار المعارف بمصر. ١٩٧١م.

(٢) السابق ١٥١.

(٣) السابق ١٥١ ـ ١٥٢.

(٤) هنري فليش.. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ٥١ ـ ٥٢. تعريب وتحقيق عبدالصبور شاهين. دار المشرق ـ بيروت. ط٢ ١٩٨٣م.

الداخلية تحويراً ذاتياً وتشكّل على هيئات متنوعة بزيادات من أولها وآخرها ووسطها «حسب نظام صوتي في كل لغة منها لأجل تنويع الصيغ»[1] وهذا التصنيف إجماليٌّ؛ فقد نجد كثيراً من اللغات تجتمع فيها تلك الخصائص الثلاث بمقادير متفاوتة، ولكن واحدة منها تكون هي الغالبة.

أما العربية فإن صوغ الأبنية فيها يقوم بالدرجة الأولى على الاشتقاق؛ فهو أهم وسيلة تلجأ إليها العربية لإنتاج مفرداتها، وهو يختلف عن الإلصاق في أنه «توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»[2] فهو يعتمد على التحول الداخلي للأصل المشتق منه، كما ذكرنا سابقاً، فكل أصل في العربية يتكون من صوامت معينة[3]، ثلاثية في الأغلب، تعبر عن معنى عام، وبتغيير هذا الأصل بواسطة الصوائت (الحركات الثلاث أو حروف العلة) تنتج مبانٍ جديدة تعبر عن فكرة جديدة تتصل بالمعنى العام للأصل.

إلا أن هذا لا يعني أن العربية لم تعرف الإلصاق وسيلةً لتوليد بعض المفردات؛ فقد لجأت العربية إلى الإلصاق في صوغ بعض الأبنية، لكن تبقى هذه الوسيلة محدودة بعدد ضئيل من المفردات. ويبقى الجزء الأعظم من كلماتها قائم على الاشتقاق في صوغه وتوليده، وهذا أمر تحكمه طبيعة اللغة، كما ذكرنا آنفاً. لذلك نستطيع أن نقسم وسائل العربية في صوغ أبنيتها إلى قسمين رئيسين:

١ ـ الاشتقاق: ويمثل الوسيلة الأولى التي يقوم عليها صوغ معظم ألفاظ العربية.
٢ ـ الإلصاق: ويمثل وسيلة محدودة بأنواع معينة من الأبنية كالتثنية، وجمع المذكر السالم، والتأنيث.

أولاً ـ لاشتقاق:

الاشتقاق كما حدّه الصرفيون «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحذر من حذر»[4] وهذا الاشتقاق هو ما يعرف بالاشتقاق الصغير، وهو أهمّ أنواع

---

(١) السابق ١٥٢.

(٢) صبحي الصالح.. دراسات في فقه اللغة ١٧٤.

(٣) سنستخدم مصطلح «صامت» للتعبير عن الحروف العربية ما عدا حروف العلة والحركات الثلاث: الفتحة، والضمة، والكسرة. وسنستخدم مصطلح «صائت» للدلالة على ما استثناه من المصطلح السابق.

(٤) السيوطي.. المزهر ١/٣٤٦.

الاشتقاق، وأكثرها وروداً في العربية، أما النوعان الآخران فهما:

ـ الاشتقاق الكبير: ويسميه ابن جني الاشتقاق الأكبر، وهو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه»[1] فهو قائم على حفظ المادة دون الهيئة؛ كما في (ق و ل) و(ق ل و) و (ل ق و) و(ل و ق) و(و ق ل) و(و ل ق) فكلها يجمعها معنى الخفة والسرعة[2].

ـ الاشتقاق الأكبر: وهو ما أورده ابن جني في باب «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، ويعنون به «ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته»[3].

وبعضهم يلحق النحت بالاشتقاق ويجعله نوعاً رابعاً.

وسنقتصر في حديثنا هذا على الاشتقاق الأصغر؛ لأنه أهم أنواع الاشتقاق كما ذكرنا سابقاً، ولأن النوعين الآخرين أكثر ارتباطاً بموضوعات اللغة من الصرف، كما أنها لا تطرد في جميع مفردات العربية، بل تقتصر على عدد قليل منها، وكثيراً ما يُعتمد فيها على التأويل البعيد، والتكلف الواضح، بخلاف الاشتقاق الأصغر الذي يعد وسيلة لتوليد المفردات بصوغ أنواع مختلفة منها كالأسماء، والأفعال، والصفات؛ فإذا أخذنا أصلاً معيناً، وليكن (علم) فإننا نستطيع أن نصوغ منه أبنية مختلفة كعَلم ويعلم واعلم، وهذه جميعها أفعال، وكعالم ومَعْلوم وعليم وعلاَّم، وهذه جميعها صفات، وكعلْم، وهذا مصدر، وأعلم من كذا وهذا أفعل تفضيل.. الخ. وهكذا يكون الاشتقاق الأصغر وسيلة آلية دقيقة لصوغ أنواع مختلفة من الأبنية في العربية.

وتجدر الإشارة، هنا إلى أن موضوع الاشتقاق لم يكن خالصاً لعلم الصرف وحده؛ فهو يمثل نقطة تقاطع بين الصرف، والنحو، واللغة؛ ذلك أنه يدرس من زوايا مختلفة:

ـ من حيث كونه وسيلة لتغيير بنية الكلمة وإنتاج بنية صرفية جديدة ذات معنى دلالي جديد ← صرف

ـ من حيث كونه وسيلة لتوليد المفردات في العربية، ووسيلة لمعرفة الأصيل والدخيل ← لغة

ـ من حيث كونه وسيلة للتعبير عن بعض الوظائف النحوية (البناء للمجهول، التعدية) ← نحو

وقد انطلقت الدراسة الصرفية عند العرب من الأبنية نفسها، فتناولت كل نوع منها على حدة،

---

(١) ابن جني.. الخصائص ٢/١٣٤.

(٢) انظر: السيوطي.. المزهر ١٠/٣٤٧.

(٣) صبحي الصالح.. فقه اللغة ٢١٠.

فوصفته من حيث مبناه ومعناه وصياغته؛ فاسم الفاعل، مثلاً، يصاغ من الفعل الثلاثي على صيغة فاعل كشاكر، وفاهم، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر كمكرم من يكرم، ومستخرج من يستخرج، وهكذا الحال مع بقية الأنواع، فـ«الاشتقاق» لم يفرد بباب مستقل في كتب الصرف، بل كان موزعاً على الأبواب الصرفية التي تناولت أنواع الأبنية في العربية، تلك الأنواع التي عُيّنت تبعاً لمعانيها الدلالية الخاصة بها، فانحصرت في معظم كتب الصرف في التقسيم التالي:

١ ـ في الأسماء: ـ المشتقات: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، اسم التفضيل.

ـ جموع التكسير

ـ النسب

ـ التصغير

٢ ـ في الأفعال: ـ الفعل الماضي

ـ الفعل المضارع

ـ فعل الأمر

وقد حصر بعضهم التغييرات التي تطرأ على الأصل المشتق منه لتوليد أبنية جديدة بخمسة عشر تغييراً[1]، إلا أنها ترجع في النهاية إلى صورتين:

ـ تغيير الحركات في الكلمة.

ـ تغيير الحركات في الكلمة وإضافة حروف جديدة، وهي ما تعرف بحروف الزيادة.

وهذه التغييرات هي التي تصوغ لنا أبنية جديدة بمعانٍ جديدة، فالاشتقاق وسيلة العربية الأولى في تنمية ثروتها اللغوية؛ وقد اهتم الصرفيون بتحديد حروف الزيادة، والمواضع التي يزاد فيها كل حرف؛ فهذا الموضوع من أهم الموضوعات التي يتجلى فيها تشكل الأبنية في العربية، والتي تبرز فيها قواعد صوغ البنية من حيث المادة المكونة لها. ونستطيع أن نوجز القول في هذا الموضوع في النقاط التالية:

١ ـ معنى الزيادة:

الزيادة أن يضاف إلى مادة الكلمة الأصلية حروف ليست منها، تسقط في بعض تصاريفها[2].

---

(١) انظر: السيوطي. . المزهر ١/٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٢) انظر: ابن يعيش. . شرح المفصل ٦/١٣١.

٢ ـ الغرض من الزيادة:

حدد الصرفيون الغاية من الزيادة بثلاثة أمور:

١ ـ الزيادة لمعنى، كالألف في ضارب، والألف والسين والتاء في استفهم.

٢ ـ الزيادة للإلحاق؛ كالواو في كوثر؛ إذ زيدت لإلحاق «كوثر» بكلمة «جعفر».

٣ ـ الزيادة لتكثير البناء؛ كألف غلام وواو عجوز.

٤ ـ حروف الزيادة:

وهي عشرة: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم. وجمعها بعضهم في قوله: سألتمونيها، أو في: هويت السمان، من قوله:

هَويت السّمان فشيّبْتني وقد كنت قُدماً هويت السّمان

وليس المقصود من قولهم: حروف الزيادة أنها تكون زائدة في كل موضع؛ وإنما المقصود بذلك «أنه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرض لم يكن إلا من هذه الحروف»[1].

٢ ـ مواضع الزيادة[2]:

★ **الألف:** ـ لا تكون أصلاً في فعل أو اسم، ولا تزاد أولاً؛ لأنها ساكنة.

ـ تزاد ثانيةً؛ في نحو كاتب، وقارىء.

ـ تزاد ثالثةً؛ في نحو كتاب، وذهاب.

ـ تزاد رابعة في نحو حُبْلى للتأنيث، وأرطى للإلحاق، وفي مثل عطشان وريّان.

ـ تزاد خامسة في مثل حبنطى، وزعفران.

ـ تزاد سادسة في مثل قبعثرىٰ.

★ **الباء:** ـ تزاد أولاً في مثل يربوع ويرمع في الأسماء، وفي مثل يكتب ويلعب في الأفعال للدلالة على الغائب.

ـ تزاد ثانية؛ في مثل بيطر.

ـ تزاد ثالثة؛ في مثل سعيد وسميع.

---

(١) ابن يعيش. . شرح المفصل ١٤٣/٩.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه ٢٣٥/٤ ـ ٢٣٦. والمبرد. المقتضب ٥٦/١ ـ ٦٠. وابن جني. سر صناعة الإعراب دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط١، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م. وابن يعيش. . شرح المفصل ١٤١/٩ ـ ١٥٩، ٢/٠١ ـ ٧.

ـ تزاد رابعة؛ في مثل دهليز، وقنديل.

ـ وتزاد للنسب مضعفة؛ كما في خليجيّ، وعربيّ، وتزاد كذلك دليلاً على النصب والخفض في الجمع والتثنية؛ نحو مسلميْن ومسلمين.

★ **الواو**: ـ تزاد ثانية في مثل كوثر وحوقل.

ـ تزاد ثالثة في مثل كتوم وعجوز.

ـ تزاد رابعة في مثل ترقوة.

ـ تزاد خامسة في مثل قلنسوة.

ـ وتزاد دليلاً على الرفع في جمع المذكر السالم؛ كما في مسلمون.

★ **الهمزة**: ـ تزاد أولاً في الأسماء كأحمر وأحمد، وفي الأفعال كأخرج وأقوم.

ـ لا تزاد في غير الموضع السابق إلا بثبت.

★ **الميم**: ـ تزاد أولاً في الأسماء فقط؛ كما في مكتوب وموضع ومفتاح..

ـ لا تزاد في غير الموضع السابق إلا بثبت.

★ **النون**: ـ تزاد أولاً في الأفعال كما في نذهب ونلعب.

ـ تزاد ثانية كما في منجنيق، وانكسر.

ـ تزاد ثالثة في مثل حبنطى.

ـ تزاد رابعة للإلحاق كما في رعشن، ومع الألف في مثل عطشان وريّان.

ـ تزاد مع الواو والألف والياء في التثنية والجمع كما في مسلمان ومسلميْن ومسلمون، وفي الأفعال الخمسة للدلالة على الرفع كما في يقرؤون... ومع الفعل المضارع والأمر مفردة ومضاعفة؛ لإفادة التوكيد كاذهبن واذهبنّ.

★ **التاء**: ـ تزاد في أوائل الأفعال؛ كما في أنت تقرأ، وهي تقرأ، وأنت تقرئين، وفي «تفعّل» و«تفاعل»؛ كما في تشجع وتغافل.

ـ تزاد ثالثة في «افتعل» وما تصرف منه، نحو اقتدر ومقتدر. وفي «استفعل» وما تصرف منه، نحو استمتع ومستمتع.

ـ تزاد علامة للتأنيث كما في مسلمة وقائمة.

ـ تزاد مع الألف في جمع المؤنث السالم، كما في مسلمات وسامعات.

ـ تزاد مع الواو في مثل ملكوت وعنكبوت، ومع الياء في مثل عفريت.

★ **السين**: ـ لا تزاد إلا في موضع واحد؛ ثانية في استفعل وما تصرف منه؛ نحو استخرج ومستخرج.

obeikandl.com

★ **الهاء**: ـ تزاد لبيان الحركة؛ كما في ارمه، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ﴾[1]، وتسمى هاء الوقف، وتزاد بعد الألف في نحو يا صاحباه.

★ **اللازم**: ـ تزاد في أولئك، وذلك...

٥ ـ وسائل معرفة الزائد والأصلي:

وضع الصرفيون وسائل تقاس بها مادة الكلمة من حيث الأصالة والزيادة، وهي كثيرة، أهمها تقليب تصاريف الكلمة على هيئات مختلفة ليعرف ما يثبت من الحروف وما يسقط منها؛ فما ثبت هو الأصل وما سقط هو الزائد؛ كأن نرد كلمة أحمر إلى الحمرة فيعرف بذلك أن الهمزة زائدة، وهكذا. وبالإضافة إلى هذه الوسيلة، وضع الصرفيون مقاييس أخرى يقاس بها الحرف إن كان زائداً أو أصلياً، منها:

★ **اللزوم**: والمقصود به: أن يلزم الحرف الزيادة في موضع ما فيما عرف له اشتقاق، فإذا جاء هذا الحرف في الموضع نفسه في كلمة لا يعرف اشتقاقها حكم عليه بالزيادة؛ «حملاً على ما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مدغمة فيما بعدها، نحو عَجَنّس»[2].

★ **الكثرة**: والمقصود بها: أن يكثر وجود الحرف زائداً في موضع من المواضع فيما عرف له اشتقاق، فإن جاء هذا الحرف في الموضع ذاته في كلمة لا يعرف اشتقاقها حكم عليه بالزيادة؛ قياساً على الأكثر.

★ **الزيادة لمعنى**: ويقصد بها أن الحرف إذا كان لمعنى حكم عليه بالزيادة؛ كحروف المضارعة وياء التصغير؛ «لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطي معنى»[3].

★ **الخروج عن النظير**: والمقصود بذلك أنه إذا قدر الحرف في كلمة ما زائداً أدى ذلك إلى بناء ليس له نظيرفي العربية، وإن قدر أصلاً وجد لها نظير، أو العكس «فإنه إذ ذاك ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظير»[4].

★ **الدخول في أوسع البابين**: والمقصود بذلك أنه إذا قدر الحرف زائداً أو أصلياً أدى ذلك إلى خروج الكلمة إلى ما ليس له نظير في العربية، عند ذلك يحمل الحرف على الزيادة «لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع أولى»[5].

---

(١) القارعة/ ١٠.

(٢) ابن عصفور. الممتع في التصريف ١/ ٥٥.

(٣) ابن عصفور. الممتع في التصريف ١/ ٥٧.

(٤) السابق ١/ ٥٧.

(٥) السابق ١/ ٥٨.

وهكذا نرى أن الاشتقاق والزيادة مرتبطان ببعضهما؛ فالاشتقاق، في نهاية الأمر، وسيلة لبناء الكلمات وصوغ أنواع مختلفة منها، وحروف الزيادة تمثل المادة التي تتم بها هذه العملية، إضافة للحركات الثلاث؛ الضمة، والفتحة، والكسرة. لذلك رأينا أن نجمع شتات هذه الجزئيات في موضع واحد؛ لتستقيم لنا صورة واضحة مميزة لموضوع الاشتقاق في الدراسة الصرفية ضمن إطار عام يمثل وسائل صوغ الأبنية في العربية.

وينبغي علينا، قبل أن ننهي الحديث في هذا الموضوع، أن نشير إلى أن الاشتقاق في العربية تتنوع صوره، فبالإضافة إلى المشتقات العشر التي تعد أهم صيغ تتمثل فيها عملية الاشتقاق - يتجلى الاشتقاق، أيضاً، في صور أخرى رأينا أن نفردها بحديث مستقل؛ بُغْيَةَ الوصول إلى عرض دقيق وشامل لهذه الوسيلة التي يقوم عليها بناء معظم الكلمات في العربية. فمن الصور التي يتمثل فيها الاشتقاق:

★ **التعدية:**

وتختص بالأفعال دون الأسماء، وهي وسيلة يلجأ إليها لجعل الفعل اللازم متعدياً، وقد عرفها الرضيّ بقوله «أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى «أذهبت زيداً» جعلت زيداً ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما في ذهب زيد فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أي الجعل والتصيير»[1]، وإن كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد نقل بالتعـدية إلى متعـدٍ لمفعولين، كالفعل (رأى) فهو يأخذ مفعولاً، كما في قولنا رأيت النجم في السماء. فإن بنيناه على أفعل أخذ مفعولين، كما في قولنا أريت مريم النجم في السماء. وقد تنقل التعدية الفعل من متعدٍ لمفعولين إلى متعد لثلاثة، فبالتعدية يزداد عدد مفعولات الفعل[2]. وللتعدية صور مختلفة تتمثل في بناء الفعل على صيغ معينة، وقد أوردها ابن هشام في المغنى، ونحن نذكرها هنا بإيجاز:

١ - صوغ الفعل على «أفعل»: كخرج وأخرج، كما في قوله تعالى: ﴿**ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين**﴾[3] وقوله: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً**﴾[4] «وقيل النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه»[5].

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ١/٨٦.

(٢) انظر: السابق ٢/٢٧٤.

(٣) غافر/ ١١.

(٤) نوح/ ١٨.

(٥) ابن هشام.. غني اللبيب ٢/٥٢٣.

٢ ـ صوغ الفعل على « فاعل»: كقولنا في مشى ماشيته، وفي جلس جالسته.

٣ ـ صوغه على «استفعل»: لإفادة الطلب أو النسبة لشيء: كقولنا استخرجت، واستحسنت الكتاب، واستسقيته الماء.

٤ ـ صوغه على «فعّل»: كقولنا خرّجت الحديث، وفهمته الدرس، وكما في قوله تعالى: ﴿**قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دسّاها**﴾[1].

٥ ـ صوغه على فعَل يفعُل لإفادة الغلبة؛ كقولنا غلبته فأنا أغلُبه، وكرمته فأنا أكرمُه، وسنعود لذكر هذه المسألة في موضع آخر.

٦ ـ تحويل حركة العين: وهذا أمر ذكره الكوفيون «يقال كَسى زيد، بوزن فرح فيكون قاصراً، قال:

وأن يعريْن إن كَسيَ الجواري فتنبو العين عن كرمٍ عجاف

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطّى، وتعدى إلى واحد، كقوله:

وأركب في الروع خيفانة كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوه، وهو الغالب فيتعدى إلى اثنين، نحو كسوت زيداً جبة، قالوا: وكذلك شترت عينه بكسر التاء بمعنى انقلب جفنها، وشتَر الله عينه بفتحها متعد، بمعنى قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسي ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول»[2].

★ **البناء للمجهول:**

وتختص هذه الوسيلة، أيضاً، بالفعل، ويقصد بها تغيير بنية الفعل لحذف فاعله وإنابة المفعول، أو المصدر، أو الظرف منابه. وإنما عدل عن صيغة الفعل الأصلية إلى صيغة أخرى ليميز نائب الفاعل من الفاعل، فالنيابة مشروطة بصوغ الفعل صوغاً جديداً يؤذن بها، ويدل عليها.

أما كيفية الصوغ فقد أوجزها ابن مالك في ألفيته فقال:

فأول الفعل اضمُمَنْ والمتصل بالآخر اكسر في مُضيّ كوُصل
واجعله من مضارع منفتحاً كيَنْتحي المقول فيه يُنْتَحى
والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة
وثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنّه كاسْتُحْلي
واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل عيناً وضَمٌّ جا كبوع فاحتُمل

(١) الشمس/ ٩ ـ ١٠.

(٢) ابن هشام. . المغني ٢/٥٢٧.

وإن بشكل خيف لبس يُجتنب ... وما لباع قد يُرى لنحو حَبْ
وما لفا باع لما العين تلي ... في اختار وانقاد وشبه ينجلي

★ **النقل**: استخدم النحاة هذا المصطلح للتعبير عن وسائل مختلفة من وسائل صوغ الأبنية؛ فقد استخدم للدلالة على التعدية أحياناً، وعلى البناء للمجهول أحياناً أخرى، وعلى بناء الفعل على صيغة مخصوصة لغرض معين، وهذا هو ما سنخص دلالة المصطلح به.

فـ «النقل» وسيلة من وسائل صوغ الفعل تحول فيه صيغة الفعل إلى:

ـ فَعُل، للدلالة على:

١ ـ ثبوت الصفة في الموصوف:

٢ ـ التعجب.

٣ ـ المدح أو الذم.

ـ يفْعُل، في المضارع؛ للدلالة على المغالبة.

فللتعجب في العربية صيغتان معروفتان، هما: «ما أفعله» و«أفعل به»، وللمدح صيغتان هما: «نعْم» و«حبذا»، وللذم صيغة واحدة، هي «بئس».

إلّا أن العربية ـ كما يرى بعض العلماء ـ لم تقتصر على تلك الصيغ للتعبير عن المعاني السابقة، بل فتحت الباب أمام كل فعل ثلاثي لتعبر به عن تلك المعاني المذكورة، وذلك بتحويله إلى صيغة مخصوصة وهي «فَعُل» بغض النظر عن صيغته الأصلية. أي أن لك:

«أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب نعم وبئس بتحولها إلى فَعُلَ فتقول: عَلُم الرجل زيدٌ، وجاد الثوب ثوبُهُ، وطاب الطعام طعامه، وإذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب، وحكي عن الكسائي أنه كان يقول في هذا: قضو الرجل، ودعو الرجل إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء»[1]، ويلاحظ أن نقل الفعل إلى صيغة «فَعُل» يؤثر فيه تأثيراً آخر بالإضافة إلى تخصيص دلالته بالمعاني السابقة؛ إذ ينقله من التعدي، إن كان متعدياً، إلى اللزوم.

ومثل ذلك ما يعرف بباب المغالبة، والمقصود بالمغالبة: أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر[2]، فمعنى قولنا: كارمني فكرمته أكرُمُه، أي غلبته بالكرم، فكل فعل يراد به هذا المعنى ينقل إلى هذه الصيغة، إلا المثال الواوي والأجوف والناقص اليائين «فإنك لا تنقلها عن فَعَل يفعل، بل تنقلها إليه إن كانت من غيره؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يفعل ـ بالكسر ـ إذا كان

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧/ ١٢٩.

(٢) انظر: الرضي.. شرح الشافية ١/ ٧٠.

الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر»[1].

ويلاحظ أن هذا الباب على عكس سابقه (النقل للمدح أو الذم أو التعجب)؛ إذ ينقل الفعل من اللزوم، إن كان لازماً، وهما يعكسان قدرة العربية على التعبير عن المعاني المختلفة بتغييرات بسيطة تجريها على الأبنية.

★ **التصغير**: للتصغير في العربية أوزان ثلاثة معروفة، وهي فُعَيْل، وفُعَيْعل، وفُعَيْعيل. وإنما حصروا أوزان التصغير في هذه الصيغ الثلاثة «لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها»[2].

والغاية من التصغير وصف الاسم بالصغر والمقصود المسمى، لذلك كان تصغير المشتقات كاسم الفاعل؛ واسم المفعول، والصفة المشبهة يبطل عملها «لأن الاسم إذا صغر صار موصوفاً بالصغر، كما تكررت الإشارة إليه، فيكون معنى ضويرب مثلاً ضارب صغير، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل، فلا تقول: زيد ضارب عظيم عمراً ولا أضارب عظيم الزيدان، وذلك لبعدها إذن عن مشابهة الفعل؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات، أعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه؛ لقوة معنى الفعل فيه. إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر. . . ، فيجوز على هذا أن تقول: أعجبني ضربك الشديد زيداً وضريبك زيداً»[3].

فالتصغير معنى مراد تصاغ الأبنية للتعبير عنه على هيئة مخصوصة، وقد يؤثر صوغ بعض الأبنية على أوزان التصغير المعروفة في تغيير أحكامها، ووظائفها النحوية كما رأينا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

★ **النسب**: يصاغ الاسم المنسوب في العربية بإضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم، وكسر ما قبلها. وتصاحب هذه التغييرات أحياناً تغييرات أخرى في بنية الكلمة لا مجال هنا لذكرها. ولا يقتصر تأثير النسب على تغيير بنية الكلمة، بل يتعداه إلى التغيير في معناها، ووظيفتها؛ فبالإضافة إلى إفادة معنى النسب فيها فإنه ينقلها من المعرفة إلى النكرة، ومن الجمود إلى الاشتقاق، ويجعلها ترفع فاعلاً بعدها إما ظاهراً أو مضمراً؛ فإذا قلت: «مررت برجل تميميٌ أبوه، وآخر هاشميٌ أخوه (تكون قد جمعت) التغييرات الثلاث: التنكير بكونه قد صار صفة للنكرة، والصفة بجريانه على

---

(١) السابق، الموضع نفسه.
(٢) السابق ١/١٤.
(٣) السابق ١/٢٩١.

ما قبله جرى الصفة ورفعه الظاهر بعده، فهو كالحسن الوجه في أحكامه»[1].

★ **العدل**: المقصود بالعدل: «أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به، فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى، فمَثْنَى وثُلاث ورُباع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه، عُدلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد، عُدلَ عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد»[2].

ثانياً: الإلصاق:

الإلصاق هو الوسيلة الثانية من وسائل توليد الأبنية في العربية، إلّا أن دوره محدود بأنواع قليلة من الأبنية؛ ذلك أن العربية لغة اشتقاقية كما ذكرنا آنفاً يعتمد صوغ المفردات فيها على التحول الداخلي لبنية الكلمة. أما الإلصاق فإنه يعتمد على إضافة سوابق أو لواحق إلى الكلمة دون أن يغير ذلك من بنيتها الداخلية؛ إذ تبقى الصيغة ثابتة وليس هنا من تغيير سوى إلحاق حرف أو أكثر بأول الكلمة أو آخرها. هذا، ويبرز الإلصاق في العربية في الظواهر التالية:

★ **التثنية**:

هي ضم اسم إلى اسم آخر «وأصلها العطف؛ فإذا قلت قام الزيدان فأصله زيد وزيد، لكنهم إذا اتفق اللفظان حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا في اللفظ اسماً واحداً، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين، وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر»[3].

فالمثنى كلمة تدل على اثنين اتفقا لفظاً ومعنى، بزيادة تلحقها في آخرها، وهذه الزيادة إما أن تكون ألف ونون، أو ياء ونون، حسب الحالة الإعرابية للكلمة نفسها، ولعل ذلك يتضح في المعادلة التالية:

مسلم + مسلم = مسلمان/ مسلمَين

مسلمة + مسلمة = مسلمتان/ مسلمتَين

وواضح أن بنية الكلمة لم تتغير بعد إلحاق الزائدتين (الألف والنون أو الياء والنون) بها، لذلك كانت هذه الطريقة في صوغ الكلمات تختلف عن الاشتقاق الذي يصاحب إضافة الزوائد فيه تغيير

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/١٤٣.

(٢) ابن السراج.. الأصول ١/٨٨.

(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ٤/١٣٧.

في بنية الكلمة. وهناك ألفاظ في العربية جاءت على صورة المثنى ولكنها لا ترجع في أصلها إلى لفظ مفرد، فهي ألفاظ ملحقة به، وذلك مثل: اثنان، اثنتان، كلا، كلتا.

★ **جمع المذكر السالم:**

هو ضم اسم إلى اسمين أو أكثر، وهو يشبه التثنية في المعنى؛ فأصله العطف؛ فإذا قلنا جاء الزيدون فأصله زيد وزيد وزيد، ولكن لما اتفقوا في اللفظ والمعنى اكتفوا بواحد منهما وزادوا عليه زيادة تدل على الجمع.

فالمجموع جمع مذكر سالم اسم يدل على جماعة من الذكور اتفقت في اللفظ والمعنى، بزيادة تلحقه في آخره، قد تكون واواً ونوناً، أو ياء ونوناً حسب الحالة الإعرابية للاسم نفسه، ويتضح ذلك في المعادلة التالية:

مسلم + مسلم + مسلم = مسلمُون/ مسلمين

وهكذا صيغت الكلمة لتدل على معنى الجمع دون أن يغير ذلك من بنائها الداخلي.

★ **جمع المؤنث السالم:**

هو ما جمع بألف وتاء زائدتين للدلالة على جماعة من الإناث اتفقت لفظاً ومعنى؛ كقولنا مسلمات، وطالبات. ويطرد هذا الجمع في غير هذا؛ كما في صفة المذكر غير العاقل كشاهقات؛ صفة للجبال، والمصغر غير العاقل كدريهمات، وما ختم بألف التأنيث المقصورة والممدودة كذكريات وصحراوات، وغيرها.

★ **التأنيث:**

ويكون بإضافة تاء، أو ألف مقصورة أو ممدودة، إلى آخر الكلمة لنقلها من التذكير إلى التأنيث؛ كقولنا في عائد: عائدة، وفي ماجد: ماجدة، وفي سَلْم: سلمى.. الخ.

وهكذا نرى أن الإلصاق وسيلة محدودة لصوغ الأبنية إذا ما قورنت بالإشتقاق؛ وهذا راجع، كما ذكرنا إلى طبيعة العربية نفسها.